تعدد الأبنية الاسمية في ضوء القراءات القرآنية
دراسة صرفية في سورة البقرة

د. سلطانة بنت محمد بن مشبب آل صالح الشهراني

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

جامعة الملك خالد

salshahrany@ud.edu.sa

تاريخ التحكيم: ٢٢/ ٨/ ١٤٣٥ تاريخ الإجازة: ١٥/ ١١/ ١٤٣٥

المستخلص:

ويهدف إلى دراسة قضية لغوية قرآنية، وهي اختلاف أبنية الاسم في ضوء القراءات القرآنية السبع، وإبراز أثر هذا الاختلاف في توجيه المعنى وتنوع الدلالة.

وتبرز أهميته في دراسة المستوي الصرفي في ضوء القراءات القرآنية، واستقصاء مواضع الاختلاف في سورة البقرة، وأثره في دلالة الآيات القرآنية على الأحكام الشرعية، ويعتمد البحث المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل.

ويتكون من أربعة مباحث هي: تعدد الأبنية الصرفية في: الاسم الثلاثي المجرد، والثلاثي المزيد، والمجرد ومزيده، وأبنية المفرد والجمع .

وقد توصّل إلى أنّ الاختلاف الصرفي يؤدي إلى اختلاف المعاني بين القراءات اختلاف تنوع وثراء، لا تضاد فيه وتضارب، وهذا لعمري ضرب من الإعجاز.

ويوصي بتوجيه العناية إلى مسألة الترجيح بين القراءات الصحيحة دراسةً وتحليلاً ونقداً، مع التمسك بمناهج تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

الصيغة الصرفية، الصيغ الاسمية، تعدد الصيغ الصرفية، اختلاف أبنية الاسم، التوجيه الصرفي للقراءات السبع، الترجيح بين القراءات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا على سيد الأنبياء والمرسلين وبعد.

لا مشاحة في أن البحث في علوم القرآن الكريم من أشرف العلوم وأجلّها، ومن هنا يممت وجهي شطر كتاب الله الحكيم علّي أظفر بموضوع فيه، وبعد النظر والتأمل والسؤال كان هذا الموضوع، وعنوانه: (تعدد الأبنية الاسمية في ضوء القراءات القرآنية؛ دراسة صرفية في سورة البقرة).

القراءات جمع قراءة، وهي مصدرٌ سماعيٌ من: قَرَأَ يَقْرأ قُرآنًا وقراءة، وفي الاصطلاح هي: «علمٌ بكيفيات آداء كلمات القرآن، بعزوِ الناقلة»(١).

وتعود نشأتها إلى إلياختلاف أخْذ الصحابة رضوان الله عليهم القرآن عن النبي ﷺ؛ فمنهم من أخَذ عنه بحرف، ومنهم من أخَذ عنه بحرفين، ومنهم من زاد على ذلك، ثمّ تفرقوا في البلاد يُعلِّمون الناس ما تعلموه، واختلف تبعًا لذلك أخْذُ التابعين وتابعيهم، وهكذا حتى وصل الأمر إلى أئمة القراءة الذين انقطعوا للقراءات ضبطًا وعناية ونشراً، حتى استوى هذا العلم على سوقه.

والأبنية تكسير: بِنْية وبُنْية، وهي (فِعْلة) من بنى يبني بناءً وبنيةً: ضد الهدم(٢)، ويرادفها الصيغ الصرفية، وتحدُّ في الاصطلاح بأنّها: «التصريف النمطي المنظِّم للأسماء والأفعال، لبيان الصيغ المختلفة التي تُشتق من أصولها»(٣)، وتعتلي الأبنية

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ: ٦١.

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م: (ب. ن. ي).

(٣) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة البيان، بيروت، ط =

الصرفية مكانة عليَّة في الدرس الصرفي، حتى يمكن القول إنّها تمثِّل حجر الأساس فيه، وهي صيغ الكلمات التي تنشأ عن التصريف الذي عرَّفه ابن عصفور؛ علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) بأنّه «جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني»[١].

ولقد حظيت الأبنية الصرفية بعناية النحاة واهتمامهم، منذ المرحلة الأولى للتقعيد النحوي؛ أعني كتاب سيبويه؛ أبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)؛، وسار النحاةمن بعده على نهجه في العناية بها، وأسفر هذا الاهتمام عن توافقهم على وضع ما يعرف بالميزان الصرفي.

ولقد تنبه القدماءإلى أهمية الصيغ الصرفية من ناحية الدلالة المعنوية، فهذا ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) يقرر أنّ اختلاف بنية الكلمة يفضي إلى اختلاف معناها، يقول في «باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية» ما نصه: «اعلم أنّ كلّ واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعًى مُؤْثَر أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدّلة الثلاثة. ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه، وصيغته، ومعناه»[٢].

وتبرز أهمية البحث في كونه محاولة جادة للارتشاف من معين القرآن العظيم، وعنايته بالاختلاف بين القراءات القرآنية في المستوى الصرفي، وإبرازه أثر تعدد القراءات القرآنية في تنوع دلالة الآيات القرآنيةفي الجوانب العقدية، والفقهية،

=

(١)، ١٩٨٤م: ٢٢٨.

(١) الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م: ١/ ٣١.

(٢) الخصائص، تحقيق: محمدعلي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت: ٣/ ٩٨.

والخلقية، هذا إلى جانب الربط بين علمين شريفين يندراح منهما التنوع والثراء، هما علم القراءات القرآنية وعلم الصرف، زدْ على ذلك ما تستأثر به البنية الصرفية من مكانة في الدرس الصرفي.

أما أهدافه فأهمها:

١- حصر مواضع تعدد الأبنية الاسمية، وتصنيفها، ودراستها دراسة صرفية مع التحليل والتوجيه، والنقاش والتعليل.

٢ -كشف أسباب تعدد الأبنية الاسمية، ومقاصده.

٣ - تجلية أثر اختلاف القراءات القرآنية في توجيه المعنى وتنوع الدلالة.

وحدوده: مواضع الأسماء التي تعاقب عليها أكثر من صيغة صرفية في ضوء القراءات القرآنية السبع التي جمعها ابن مجاهد؛ أحمد بن موسى بن العباس (ت٣٢٤هـ) في كتابه (السبعة)، وتتمثل المعالجة العلمية في الدراسة المعجمية التي من شأنها كشف المعنى اللغوي للقراءتين الواردتين في الاسم الواحد، يليها عرض لتوجيه القراءتين والاحتجاج لهما، مع دراسة الخصايص الصرفية للبنية فيهما، ثم الوقوف على تفسير الآية في ضوء القراءتين؛ لتحديد وجه الاختلاف بينهما، وبيان إن كان في البنية والدلالة معاً أمْ أنه في البنية دون الدلالة، وتُختم بناقش ما ورد من الأقوال والآراء والمذاهب.

إشكالية البحث: تتمثل فيتعدد القراءات القرآنية في بنية الاسم الواحد، وحقيقته، وصوره، وما يمكن أنْ يترتب عليه من اختلاف في المعاني التي تحتملها الآية الكريمة في ضوء القراءات الواردة فيها، وحقيقة العلاقة بين تلك المعاني المختلفة.

الأسئلة التي يجيب عنها البحث:

أ - ماهي صور التعدد الواقعة في أبنية الأسماء في سورة البقرة؟ وما فايدة التعدد؟

وما أسبابه؟

ب-هل يفضي هذا التعدد إلى اختلافٍ فيدلالات الآيات على الأحكام الشرعية المستنبطة؟ أم أنه مجرد اختلاف في البنية الصرفية؟

ج- لا يُتصور أنْ أن يترتب على اختلاف القراءات تضاد أو تضارب في المعاني المختلفة، فكيف يمكن التوفيق بين هذه المعاني؟

ج -ماموقف العلماء من القراءات المتعددة في الاسم الواحد؟

الدراسات السابقة:

لا أعلم أنّ دراسة صرفية أفردت لأبنية الأسماء في سورة البقرة في ضوء القراءات السبع الواردة فيها، وثمة دراسات عديدة اتخذت من القراءات القرآنية ميدانا لدراسة الاختلاف الصرفي، منها:

- «التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة عاصم»، صبري المتولي (القاهرة: دار غريب، ١٩٩٨م)؛ دراسة معنية بقراءة عاصم.
- «الاختلاف بين القراءات»، البيلي أحمد (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩م)؛ دراسة في عشرة فصول معنية بالقراءات الشاذة، وخُصص الفصل الثامن منها لـ (الاختلاف الصرفي)
- «الاختلاف الصرفي في القراءات العشر المتواترة»، عبد القادر بن سلمان؛ رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، ٢٠٠٦م، دراسة شاملة للقرآن الكريم، معنية بالاختلاف الصرفي في الأسماء والأفعال.
- «اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية؛ توجيهه وأثره في المعنى»، منصور سعيد أحمد أبو راس؛ رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ، دراسة شاملة للقرآن الكريم، معنية بالاختلاف الصرفي في الأسماء والأفعال والمشترك بينهما.

وتتكون خطة البحث التي سرت عليها من أربعة مباحث تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع، والمباحث على النحو التالي:

الأول: تعدد الأبنية الصرفية في الاسم الثلاثي المجرد.

الثاني: تعدد الأبنية الصرفية في الاسم الثلاثي المزيد .

الثالث: تعدد الأبنية الصرفية في الاسم الثلاثي المجرد ومزيده .

الرابع: تعدد الأبنية الصرفية في المفرد والجمع.

وقد اتبعت المنهج الوصفي القائم على استقراء مواضع تعدد الأبنية الاسمية في سورة البقرة، وإثباتها في مظانها، ومعالجتها لغويـًا، ، ثم تحليلها صرفيـًا، أما ترتيب مباحثه فحسب ترتيب الأبواب الصرفية المعروف، وتُرتب الأمثلة في المبحث الواحد وفق ترتيب المصحف الشريف.

ومن الجدير بالذكر هنا أنني رجعت إلى طبعتين مختلفتين من كتاب «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)؛ الأولى طبعة المكتبة التجارية بمكة المكرمة، والثانية طبعة دار الكتب العلمية، وميزت بينهما بإطلاق الأولى، وتقييد الثانية بـ (دار الكتب)

واللهَ أسأل أن يجعل عملي هذا خالصـًا لوجهه الكريم، والحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه .

المبحث الأول

تعدد الأبنية الصرفية في الاسم الثلاثي المجرد

١ - (فُعْل) و(فَعَل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	٨٣	حُسْنًا	حَسَنًا

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء وإسكان السين، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿حَسَناً﴾ بفتحهما(١).

الحُسْن: ضد القبح ونقيضه، من حَسُن وحسَن يحسُن حُسْناً(٢)، والحَسَن: جبل معروف(٣).

ويمكن توجيه القراءتين من خلال القولين التاليين:

الأول: عدم التفريق بينهما:

مفاده: أن (الحُسْن) والحَسَن) لغتان، ولهذا نظائر كثيرة منها في الأسماء: البُخْل والبَخَل، والحُزْن والحَزَن، والرُشْد والرَشَد، وفي الصفات: العُرْب والعَرَب(٤).

---

(١) انظر: السبعة: ١٦٣، التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي، عناية القاري: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، بمبي: ٢٥٤.

(٢) انظر: لسان العرب: ٣/ ١٧٧.

(٣) انظر: السابق: ٣/ ١٨٠.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م: ٢/ ١٢٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٤، =

الثاني: قائمعلى التفريق بينهما: ومفاده أن (الحُسْنَ) مصدرٌ، و(الحَسَنَ) صفةٌ، وبيانه:

أن (الحُسْن) مصدر[١] حَسُنَ يحْسُنُ كما في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾[٢]؛ وذلك إما على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: وقولوا للناس قولاً ذا حسن؛ فحُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وإما على أنه من قبيل الوصف بالمصدر، (لإفراط جنسه)[٣]، ونظيره: قول القائل: محمدٌ رجلٌ عدلٌ.

أما (الحَسَن) فصفة لمصدر محذوف[٤]، والتقدير: وقولوا للناس قولاً حَسَنًا، فحُذِف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه.

وذُكِر في معنى القول الحسن هنا أقوالٌ أهمها[٥]:

=

١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م: ١/ ٢٥٠.

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٨٤، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٢٧، الكشف: ١/ ٢٥٠، التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد علي البجادي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١/ ٨٤، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م: ١/ ٤٣٥.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٨.

(٣) البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٤٥٣.

(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٤، الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٢٨ التبيان: ٨٤١، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٤٥٣.

(٥) انظر: تفسير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط (١)، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٠م: ٢/ ١٩٦، ١٩٧، الجامع لأحكام القرآن الكريم، للقرطبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١، ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م: ٢/ ٢٣٣.

- أنه (لا إله إلا الله) أي: مروا بـ (لا إله إلا الله) من لم يقلها ورغب عنها حتى يقولوها.
- أنه الصدق في أمرمحمد عليه الصلاة والسلام، أي: قولوا للناس صدقًا في شأنه عليه الصلاة والسلام
- أنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أي مروهم بالمعروف وانهوهم عن المنكر.

هذا وقد ذهب الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ) إلى أن الصواب هو قراءة ﴿حَسَناً﴾[١]؛ لأنه الأنسب للمعنى، حيث أُمِرَ القوم باستعمال الحَسَن من القول دون سائر معاني الحُسْن الذي يكون بغير القول، وذلك بناءٌ على أن (الحُسْنَ): اسمٌ عام جامع لمعاني الحسن كلها و(الحَسَن) بعض معاني الحُسْن، ومن هنا وُصِّي الإنسان بجميع معاني الحسن مع والديه كما في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾[٢]، وأُمِر مع سائر الناس ببعض الحسن كما في آية سورة البقرة.

أما ابن خالويه، أبو عبد الله الحسن بن أحمد (ت٣٧٠هـ) فذهب إلى أن قراءة الجمهور ﴿حُسناً﴾ أصوبُ[٣] من ﴿حَسناً﴾، من جهة أن الثانية تفتقر فيها الصفة إلى الموصوف افتقار الفعل إلى الاسم.

نقاش:

سلك الطبري وابن خالويه رَحِمَهُمَاٱللَّهُ مسلك الترجيح بين قراءتين متواترتين كما ترى؛ فالطبري استصوب قراءة حمزة والكسائي، واستند في ترجيحه على أنها

---

(١) انظر: تفسير الطبري: : ٢/ ١٩٥-١٩٦.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٨.

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٤.

الأنسب للمعنى، أما ابن خالويه فعدّها مرجوحةً مستنداً على الصنعة النحوية؛ إذ يفضي التوجيه وفقها إلى حذف الموصوف مع أنّ الصفة مفتقرةٌ إليه كما يفتقر الفعل إلى الاسم.

ويمكن مناقشة هذا الأمر على النحو التالي:

١-ترجيح إحدى القراءتين على أختها هو خلاف مذهب جمهور علماء المسلمين؛ فالقراءات المتواترة بنقل الثقات عن النبي ﷺ لا يصح تفضيل واحدة منها على غيرها؛ لما يفضي إليه هذا من تضعيف القراءة المفضولة أو ردها أو إنكارها مما لا يجوز لأحدٍ أنْ يفعله؛ لإنّ كل واحدة من هذه القراءات هي قرآن في ذاتها، فلها ما للقرآن من قدسية.

وقد انبرى نخبة من العلماء لنقد هذا المسلك وبيان عواره؛ يقول أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) : السلامة عند أهل الدين – إذا صحت القراءتان – ألا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، وكان رؤساء الصحابة ينكرون ذلك[١]، ويقول السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) في أثناء توجيه القراءتين الواردتين في (مالك)[٢] في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٣]: «وقد رجح كلّ فريقٍ إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يُسْقِط الأخرى، وهذا غير مَرْضِيٍّ؛ لأنّ كلتيهما متواترة، ويدل على ذلك ما روي عن ثعلب أنّه قال: إذا اختلف الإعراب عن السبعة لم أُفضِّل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجتُ إلى الكلام كلام الناس فَضّلتُ الأقوى»[٤]، ثم ساق قول أبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ): «وقد أكثر المصنفون في

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، طبعة بيروت، ١٨٧٣م: ١/ ٢٨١.

(٢) قرأ عاصم والكسائي بإثبات ألف بعد الميم، وقرأ الباقون بحذفها. انظر: السبعة: ١٠٤.

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٤.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط =

القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين... وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الربّ تعالى بهما»[١].

٢- ترجيح قراءة على أختها من حيث المعنى أمر ليس بالهين، وقد وصفه أحد الباحثين بأنه «مسلك خطير»[٢]، وليس له - مع ذلك - هنا حجة قاطعة على أن (الحَسَنَ) مختصٌ بالقول دون غيره.

٣ –ردُ قراءة متواترة بدعوى مخالفتها لقاعدة نحوية خلاف الصواب، ومخالف لمّا انعقد عليه الإجماع من أنّ القراءة ستة متبعة، فالقراءة لا تُصحح بالعربية، بل العربية تُصحح بالقراءة؛ «لأنها مسموعةٌ من أفصح العرب بإجماعٍ وهو نبينا ﷺ ومن أصحابه ومن بعدهم»[٣]، ومن أحسن ما قيل في تحرير هذه المسألة قول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الذينقل الصفاقسي (ت١١١٧هـ) معناه، وهو أنه: «إذا اختلف النحويون والقراء، كان المصير إلى القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأنّ القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون ثبت من طريق الآحاد»[٤].

وفيه –مع هذا - تضييق لفضاء القاعدة النحوية الواسع، فحذف المنعوت

=

(١)، ١٤٠٦هـ: ١/ ٤٨.

(١) المرجع السابق: ١/ ٤٩.

(٢) أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة؛ دراسة ونقد، عماد عادل أبو مغلي، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد: ٣٠، ٢٠١٣م: ٣٢١، وانظر: القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، فضل حسن عباس، بحث في مجلة الدراسات بالجامعة الأردنية، عمان، مجلد: ١٤، العدد: ٧، ١٩٨٧م: ١٦-١٧.

(٣) غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، مطبوع بهامش: سراج القارئ المبتدئ، ابن القاصح العذري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م: ١٥٢.

(٤) المرجع السابق: نفسه.

وإقامة النعت مقامه وجه سائغ في العربية، وله نظائر في كتاب الله عزّ وجلّ، منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا﴾[١] بحذف المنعوت (جبال)[٢] وإقامة نعته (رواسي) مقامه، ومن الوصف بـ (حَسَن) بعد حذف الموصوف قولهم: هذا حسنٌ، ومررت بحسنٍ، دون ذكر الموصوف، بل عدّ أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) هذا الوجه هو الأحسن في لفظة (الحسن)؛ «لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء»[٣].

٤ – الصواب هو توجيه القراءتين على حدّ الجمع والتوفيق، لا على حدّ الاختيار والترجيح؛ فـ (الحَسَن) و(الحُسن) كلاهما وصفٌ للقول على التفصيل الذي سبق ذكره.

٥- صنيع الطبري وابن خالويه وغيرهما رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ لا يقدح في علمهم ولا ينقص من فضلهم وما عُرف عنهم من الورع والتقوى، ولربما كان الترجيح عندهم متوجهـًا إلى توجيه القراءة لا للقراءة نفسها، والله وحده أعلم.

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٣.

(٢) انظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، تقديم: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٥)، ١٩٩٩م: ١٠٣.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٨٢.

٢- (فُعُل) و(فُعْل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾	٨٧	القُدُس	القُدْس
﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾	٢٦٥	أُكُلها	أُكْلها

❖ القدس:

قرأ السبعة عدا ابن كثير: ﴿القُدُس﴾، بضم القاف والدال، وقرأ ابن كثير: ﴿القُدْس﴾ بإسكان الدال(١)

القُدْس والقُدُس: الطُّهْر(٢).

وقد تعددت أقوال المفسرين في معنى (القدس) ومنها أنه(٣):

١- جبريل عليه السلام، أي: وقويناه بجبريل

٢- الإنجيل، أَيَّدَ الله به عيسى عليه السلام، وجُعل روحًا، كما جُعل القرآن روحًا كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾(٤).

٣- اسم الله الأعظم. ٤- الاسم الذي يحي به عيسى الموتى.

والذي عليه أكثر العلماء أنه جبريل عليه السلام.

حجة من قرأ ﴿القُدُس﴾ بالضم: أنه جاء بالاسم على الأصل فيه(٥)، أي على

---

(١) انظر السبعة: ١٦٤، التبصرة: ٢٥٥.

(٢) انظر: لسان العرب: (ق. د. س).

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٢/ ٢٢٣، الجامع: ٢/ ٢٤١.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٥) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٥، الكشف: ١/ ٢٥٣.

(فُعُل) الذي هو واحد من أبنية الاسم الثلاثي المجرد[١]، نحو: عُنُق، وطُنُب، وحُلُم.

وحجة من قرأ ﴿القُدْس﴾ بإسكان الدال: أنه لمّا كان الاسمُ مضمومَ الفاء والعين وقع فيه الثقل، فخُفف[٢] بإسكان الثاني.

❖ **الأُكُل**:

قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أُكُلها﴾ بضم الهمزة والكاف، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿أُكْلها﴾ بإسكان الكاف[٣].

الأُكْل: اسم المأكول، والأُكْل: الحظ من الدنيا، يقال: فلان ذو أُكْل إذا كان ذا حظ في الدنيا، والأُكْل: الثمر، وكل ما يؤكل فهو أُكْل، أما الأَكْل بالفتح: فمصدر أكل يأكل[٤].

ومعنى الآية[٥]: أن الجنة أضعفت ثمرها ضعفين لمّا أصابها الوابل من المطر.

وإضافة الأكل إلى ضمير الجنة من قبيل إضافة الاختصاص[٦] نحو: سرج الفرس، وباب الدار .

وحجة من ضم الهمزة والكاف أنه أتى بالاسم على أصله[٧] (فُعُل)، والدليل:

---

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٥، الكشف: ١/ ٣٥٣.

(٢) انظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٥٠.

(٣) انظر: السبعة: ١٩٠، التبصرة: ٢٧٦.

(٤) انظر: لسان العرب: (أ. ك. ل).

(٥) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٦٧٥.

(٦) انظر: الجامع: ٤/ ٣٣٧، الدر المصون: ٢/ ٥٩٣.

(٧) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٢، الكشف: ١/ ٣١٣.

إجماع القراء على الضم في قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ﴾[١] وحجة من أسكن الكاف أنه لمّا اجتمع على الاسم ثقلُ توالي الضمة مع ثقل الاتصال بضمير المؤنث، حُفّفَ[٢] بإسكان ثانيه.

نقاش:

١ – الحديث عن التبادل بين (فعُل) و(فعْل) في الاسم الواحد كما هو ظاهرٌ في القراءتين يقودنا إلى بسط مسألة في غاية الأهمية على مستوى الواقع اللغوي وعلى ألسنة القراء على حدّ سواء؛ وهي تعاقب صيغتي (فعِل) و(فعْل) في بابها نحو: فَخِذ وفَخْذ، وإِبِل وإِبْل، وكذا تعاقب صيغتي (فعُل) و(فعْل) في بابها نحو: عَضُد وعَضْد، وعُنُق وعُنْق، ... الخ مما يتعاقب فيه على الاسم كسرُ العين وإسكانها، أوضمها وإسكانها، وفي تحديد العلاقة بين الصيغتين مذهبان مشهوران:

أحدهما: يرى أنّ الصيغتين إنما تحكمهما علاقة الأصلية والفرعية، فإحدى الصيغتين أصلٌ والأخرى فرعٌ عنها، والصيغة المحركة العين هي الأصل عندهم، والصيغة الساكنة العين تفرعت عنها طلبًا للخفة، وإلى هذا يميل كثير من النحاة؛ عقد سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا سماه: «هذا باب ما يسكن استخفافًا» ويقول: «وذلك قولهم في فَخِذ: فَخْذ، وفي كبِد: كبْد، وفي عَضُد: عَضْد»[٣]، ويقول في موضع آخر عن صيغتي (فُعُل) و(فُعْل) خاصةً: «وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضًا، كرهوا ذلك كما كرهوا الواوين، وإنما الضمتان من الواوين»[٤].

ويقرر الرضيّ، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) أنّ

---

(١) سورة سبأ: الآية: ١٦.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٢، الكشف: ١/ ٣١٣.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٣.

(٤) المرجع السابق: ٤/ ٢٤.

إسكان عين (فُعُل) و(فِعِل) هو من مسالك العرب في التخفيف عند توالي المثلين ضمةً كان أو كسرةً، مع كثرة الأول، يقول: «ولتوالي الثقيلين أيضا خففوا نحو: عُنُق وإِبِل، بتسكين الحرف الثاني فيهما، وهذا التخفيف في (عُنُق) أكثر منه في (إِبِل)، لأن الضمتين أثقل من الكسرتين»(١).

وهذا يتسق مع الاحتجاج المذكور للقراءتين الواردتين في (القدس) و(أكلها)؛ فمن حرّك أتى باللفظ على أصله، ومن أسكن رام التخيف.

ووفق هذا المذهب يلتقي النحاة الأوائل مع المحدثين فيما عرف في علم اللغة الحديث بـ (التحول الداخلي للصيغ)(٢).

الثاني: ينظر إلى الصيغتين على أنّ كلّ واحدة منهما أصلٌ في بابها، ويفسر تعاقب الصيغتين على الاسم الواحد بالظاهرة اللهجية؛ فـ (فُعُل) و(فِعِل) لهجة نجدية، و(فُعْل) لهجة حجازية(٣)، فمن حرك العين أتى باللفظ على أصله عند بني تميم، ومن أسكنها راعى أصلها عند الحجازيين. وممن اعتمد هذا المذهب أبو علي الفارسي، ذهب إلى أن القُدُسَ والقُدْسَ لغتان(٤)، ومثلهما: العُسُر والعُسْر، والحُلُم والحُلْم، والطُنُب والطُنْب... .. إلخ، وأن التثقيل والتخفيف فيهما حَسَنٌ. وكذلك أُكُلها وأُكْله الغتان(٥).

---

(١) شرح الشافية لابن الحاجب، للإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م: ١/ ٤٤.

(٢) انظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦م: ٢٨٣، السلوك الصوتي للهجات العربية والبنية الصرفية، لحسن عبد الغني الأسدي، بحث منشور في مجلة (العميد)العدد: الخامس، ربيع الثاني: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م: ص١٣٢.

(٣) انظر: شرح الشافية: ١/ ٤٠.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٥٠.

(٥) انظر: الكشف: ١/ ٣١٣، التبيان ١/ ٢١٦.

وثمة قولٌ يخالف المذهب الأول بل هو عكسه، مفاده: أنّ الصيغة الساكنة العين هي الأصل، وأن المحركة فرعٌ عنها، ذكره عبدالصبور شاهين ونسبه لإبراهيم أنيس[١] وعلى وفقه يكون نحو: عضُد وفخِذ مثالين متطورين عن: عضْد وفخْذ.

ولم أقف على دليل يعضد هذا القول.

٢- سلك أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) مسلك الطبري وابن خالويه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في الترجيح؛ فقد اختار قراءة ﴿القُدُس﴾ بالتثقيل[٢]، وهذا أمرٌ سبق حسمه بما يغني عن إعادته، غير أنه يعنينا منه ما ذكره كسبب لترجيحه وهو إجماع القراء عدا ابن كثير على هذه الصيغة، حيث انفرد ابن كثير بصيغة التسكين كما ترى.

وليس ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمقبول، فالقراءة متى ثبت تواترها عن أحد السبعة حظيت بحجية غيرها من القراءات المتواترة دون نظر لعدد قرائها؛ وليس انفراد أحد السبعة بها بمسوغ للقول بأنها مرجوحة؛ لأنها ليست من اجتهاده بل هي قراءة تواترت عن النبي ﷺ، فلها ما لغيرها من قداسة القرآن.

ويرجح عندي أنّ القدُس والقدْس لهجتان، ولهذا نظائر كثيرة كما سلف، ويقويه الاستعمال المعجمي الذي نصّ على أنهما بمعنى واحد هو الطهر. والأكُل والأكْل كذلك ويصحّ اطلاقهما على المأكول وإن كان الأول اسمًا والثاني مصدراً.

---

(١) انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (١)، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م: ٣٢٨.

(٢) انظر: الكشف: ١/ ٣١٣.

٣- (فَعَل) و(فَعْل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾	٢٣٦	قَدَره	قَدْره

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿قَدَره﴾ بفتح القاف والدال، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص في رواية أبي بكر ﴿قَدْره﴾ بإسكان الدال(١). وعند استنطاق اللغة يبرز لنا قولان(٢):

الأول: أن القَدَر والقَدْر هو: ما يقدره الله عزّ وجلّ من القضاء، وجمعهما: أقدار.

الثاني: أن القَدَر اسمٌ، يقال إذا وافق الشيءُ شيئًا آخر: جاء قَدَره، والقَدْر مصدرٌ، يقال: أنفق على قدْره، أي على وسعهوالذي عليه جُلّ أئمة اللغة أن القراءتين لغتان(٣) فصيحتان رواهما أبو زيد؛ سعيد بن أوس (ت٢١٥هـ)، متساويتان في المعنى.

دليل قراءة الفتح إجماع القراء على الفتح في قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(٥).

ودليل قراءة الإسكان إجماعهم على الإسكان في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا

---

(١) انظر: السبعة: ١٨٤، التبصرة: ٢٧٠.

(٢) انظر: لسان العرب: (ق. د. ر).

(٣) انظر الحجة في القراءات السبع: ٩٨، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٣٩، ا لكشف: ١/ ٢٩٩، التبيان: ١/ ١٨٩، الجامع: ٤/ ١٦٦.

(٤) سورة الرعد، الآية: ١٧.

(٥) سورة القمر، الآية: ٤٩.

اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[١]، وقوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[٢].

والمعنى على القراءتين[٣]: لا حرج عليكم أيها الناس إذا طلقتم النساء، وقد فرضتم لهن، أو من قبل أن تفرضوا لهن مالم تمسوهن، ومتعوهن جميعـًا على ذي السعة بقدر سعته، وعلى ذي الفاقة منكم بقدر فاقته.

يقول الطبري: «فبأي القراءتين قرأ القارئ ذلك، فهو للصواب مصيب»[٤] يقول القائل: هذا قَدَر هذا، واحمل على رأسك قَدْر ما تطيق[٥].

أما ابن خالويه فقد احتج[٦] لمن قرأ بالفتح بأنه أراد المصدر، ولمن قرأ بالإسكان بأنه أراد الاسم، ثم ذكر القول بأنهما لغتان.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩١.

(٢) سورة القدر، الآية: ١.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) السابق: ٤/ ٣٠٧.

(٥) انظر: ا لحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٣٩.

(٦) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٨.

٤- (فِعْل) و(فَعْل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾	٢٠٨	السِلْم	السَلْم

قرأ عاصم وحمزة وأبو عمرو وابن عامر: ﴿السِلْم﴾ بكسر السين، وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي: ﴿السَلْم﴾ بفتحها(١).

والسِلْم: مصدر سلِم يسلم سِلْمـًا، ومعناه: الإسلام وشرائعه.

والسَلْم: الاستسلام، والتسالم: التصالح، والمسالمة: المصالحة(٢).

توجيه قراءة الكسر: ذهب كثير من أئمة اللغة إلى توجيه قراءة الكسر إلى معنى الإسلام وشرائعه(٣)، فالمراد هو حضهم على الدخول في الإسلام كافة، والدعوة إليه، وعلى هذا المعنى قول امرئ القيس بن حابس:

دعوتُ عشيرتي للسِّلْم حتَّى رَأيتُهم تولَّوا مُدْبِرِينَا(٤)

بكسر السين، والمعنى: دعوتهم للإسلام لما ارتدوا، وكانت كندة قد ارتدت مع الأشعث بعد وفاة النبي ﷺ.

يؤيد هذا صنيع أبي عمرو بن العلاء الذي كان يقرأ سائر ما ورد في القرآن

---

(١) انظر: السبعة: ١٨٠، ١٨١، التبصرة: ٢٦٨.

(٢) انظر: لسان العرب: (س. ل. م).

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٥، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٩٣، الكشف: ١/ ٢٨٧، التبيان: ١/ ١٦٨.

(٤) البيت من بحر الوافر، وهو واحد من أربعة أبيات للشاعر في: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، للآمدي، تحقيق: كونكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م: ٩، ونسبه أبو تمام لابن عامر الكندي في: الوحشيات (الحماسة الصغرى)، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، ط٣: ٨٥-٩٥، وانظر الشاهد في: تفسير الطبري: ٣/ ٥٩٧، الجامع: ٣/ ٣٩٣، الدر المصون: ٢/ ٣٥٨.

الكريم من لفظة (السَلْم) بفتح السين، ويخص آية سورة البقرة هذه بكسر سينها توجيهاً[١] منه لمعناها إلى الإسلام دون سواه.

وذهب قومٌ إلى أنّ السِّلْم لغة في السَّلْم معناها: الصلح، يقول عنهما ابن الأثير؛ أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ): «وهما لغتان للصلح»[٢].

وذكر الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) أن السِلْم: الصلح يفتح ويكسر ويؤنث، وأصله من الاستسلام[٣]، ويستشهد على استعمال (السِلْم) بكسر السين بمعنى الصلح بقول زهير بن أبي سُلمى:

وقَدْ قُلْتما إنْ نُدْرِكِ السِلْمَ وَاسِعاً بِمالٍ ومَعْروفٍ مِن الأمْرِ نَسْلَمِ[٤]

بكسر السين، وإرادة الصلح هنا ظاهرة بل متفق عليها، وحُكِي عن البصريين قولهم، بنو فلان سِلْم وسَلْم بمعنى واحد[٥].

توجيه قراءة الفتح: ذكر في توجيهها أقوالٌ أهمها:

١- أن المراد بالسَلْم (بفتح سينها): الصلح، ويراد به الإسلام، إذا الإسلام صلحٌ[٦] بين أهله، ألا ترى أنهم أهل عقيدة واحدة ويد واحدة في نصرة بعضهم البعض، وأن الحرب والقتال بينهم موضوعٌ فليس ثمة صلح في الحقيقة يُدْعون إلى

(١) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٢٩٨.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، أشرف عليه: علي حسن فاعور، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢١هـ: ٤٤٢.

(٣) انظر: الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م: ١٩٥١.

(٤) البيت من بحر البسيط، في ديوان الشاعر: تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: ١٠٦، وانظر الشاهد في: الجامع: ٣/ ٣٩٣.

(٥) انظر: الجامع: ٣/ ٣٩٣.

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٩٣.

الدخول فيه، ولكن صلح في المعنى، والمقصود: ادخلوا في الصلح الذي هو الإسلام[١].

٢- أن (السَلْم)، لغة في (السِلْم)، ومعناهما، الإسلام، يؤيده ما روي عن الكسائي (ت ١٨٣هـ) من قوله: السَلْم، والسِلْم بمعنى واحد.

وقد ذهب أبو علي الفارسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن هذا القول مرجوح، وأن سابقه أوجه منه، لأنه لم يرو عن ثقة[٢] أنهما لغتان.

٢- أن السَلْم اسمٌ بمعنى المصدر الذي هو الإسلام، فهو نظير العطاء بمعنى الإعطاء، والنبات بمعنى الإنبات.

وظاهرٌ ما بين القراءتين من التوافق، فهما تدوران كما ترى حول معنيين اثنين هما: الإسلام والصلح، وليس بينهما أدنى تعارض بل إنه يؤول أحدهما إلى الآخر، فالإسلام صلحٌ بين المسلمين كما سلف.

---

(١) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٥٩٨.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٩٣.

المبحث الثاني
تعدد الأبنية الصرفية في الاسم المزيد

١- (مُفَعِّل) و(مُفَعَّل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾	١٤٨	مُوَلِّيها	مُوَلَّاها

قرأ السبعة عدا ابن عامر: ﴿مُوَلِّيها﴾ بلام مكسورة بعدها ياء، وقرأ ابن عامر: ﴿مُوَلَّاها﴾ بلام مفتوحة بعدها ألف(١).

وهما من وليت الشيء، إذا اتبعته ورضيت به(٢)، وتأتي التولية بمعنى الإقبال نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾(٣)، كما تأتي بمعنى الإدبار كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾(٤).

قراءة جمهور السبعة: ﴿مُوَلِّيها﴾، وهو اسم فاعل من الثلاثي المزيد (ولىّ)، والضمير (هو)، مبتدأ، يعود على اسم الله تعالى(٥)، وجاز عود الضمير على لفظ الجلالة، وإنْ لم يجر له ذكر في الآية، للعلم أن الله عز وجل هو فاعل ذلك(٦)،

---

(١) انظر: السبعة ١٧٢:، التبصرة: ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) انظر: لسان العرب: (و. ل. ي).

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٢٥.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٣٨، الكشف: ١/ ٢٦٧، الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم، ، تحقيق: عمر حمدان القبيسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ: ١/ ٣٠٤.

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٣٨، ا لكشف: ١/ ٢٦٧، الموضح: ١/ ٣٠٤، الجامع: ٢/ ٤٤٩، الدر المصون: ٢/ ١٧٣، البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة: ٢/ ٣٦.

ويستدل على أن المراد بالضمير لفظ الجلالة بقوله تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾[١]، فالله تعالى هو شارع الوجهة وآمر الناس بها، و(موليها): خبر المبتدأ، والجملة نعت لـ (وجهة)، وهو متعدٍ لمفعولين:

الأول: الضمير المتصل بـ (ها)، الثاني: محذوف، تقديره: إياه، وحسُن[٢] حذف المفعول هنا؛ لتقدم ذكره في لفظة (لكل)، والتقدير[٣]: ولكل فريق وجهة الله موليها إياه.

والمعنى: لكل أهل ملة قبلةٌ الكل منهم مولوها وجوههم[٤]، وظاهرٌ أنّ التولية ههنا معناها الإقبال.

قراءة ابن عامر: ﴿مُوَلَّاها﴾ اسم مفعول من (ولىّ)، أصله موليَها بفتح اللام على (مُفعَّل)، ، فلما تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفـًا، ووفق هذه القراءة يعود الضمير (هو) على (كل)[٥]، لفظها لا معناها، وقد استوفى اسم المفعول مفعوليه:

الأول: الضمير المستتر فيه، تقديره (هو).

الثاني: الضمير المتصل به (ها) يعود على (وجهة). أي: ولكل واحد من الناس قبلة، الواحد مولاها، أي مصروف إليها.

وأجاز مكي بن أبي طالب القيسي أن يكون الضمير عائداً على السادات

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤٤.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٣٨، الكشف: ١/ ٢٦٧، الموضح: ١/ ٣٠٤.

(٣) الكشف: ١/ ٢٦٧، الموضح: ١/ ٣٠٤.

(٤) انظر: تفسير الطبري: ٢/ ٦٧٩.

(٥) انظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٤٠، البحر المحيط: ٢/ ٣٦.

والكبراء[١]، الذين قال عنهم المولى تبارك وتعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾[٢]، كأنهم هم الذين يولونهم قبلتهم.

ويمتنع هنا أن يكون الضمير عائداً على لفظ الجلالة، لاستحالة ذلك في المعنى[٣].

نقاش:

ذهب غير واحد إلى اختيار قراءة الجمهور؛ لأنها قراءة الأكثرين[٤]، وهو مسلك سبق الحديث عنه، وأود هنا التأكيد على أنّ قراءة ابن عامر من جهة، وقراءة باقي السبعة من جهة ثانية كلاهما على الدرجة نفسها من الحجية والقداسة، لا يضير الأولى انفراد ابن عامر بها، كما لا يُسَوّغ إجماعُ الباقين ترجيحَ الثانية، فالاعتماد على كثرة القراء في الترجيح حجة داحضة لا يمكن قبولها لأنّ الانفراد بالقراءة لا يلغي التواتر، فيظل لها ما للأخرى قداسة وحجيةً، وإني لأعجب ممن اعتدّ بعدد القراء فراح يرجح قراءة على أختها غافلا عما بينهما من تقارب في المعنى، حتى لقد ذهب غير واحد من أئمة اللغة إلى أن القراءتين تؤولان إلى معنى واحد[٥] مفاده: أن كلاً وُلي وجهةً، وهذه التولية بأمر الله تعالى إياهم بتوجههم إليها.

---

(١) انظر: الكشف: ١/ ٢٦٧.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٦٧.

(٣) انظر: التبيان: ١/ ٣٦٧.

(٤) انظر:، تفسير الطبري: ٢/ ٦٧٩، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٤٢، الكشف: ١/ ٢٦٧.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٤٢، الكشف: ١/ ٢٦٧.

٢ - (مُفْعِل) و(مُفَعَّل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	١٨٢	مُوْصٍ	مُوَصِّ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مُوْصٍ﴾، بإسكان الواو وتخفيف الصاد، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿مُوَصِّ﴾ بفتح الواو وتشديد الصاد[١].

والنظرة المعجمية تنبئ عن تساوي (مُفْعِل) و(مُفَعِّل) من مادة (و. ص. ي) في المعنى؛ فالأول يرجع إلى (أوَصى)، ويرجع الثاني إلى (وصّى) وقد جاء في اللسان، أن (أوصى الرجل) و(وصى) بمعنى واحد، هو: عهد إليه[٢].

والمعنى[٣] في القراءتين: فمن خاف من موصٍ ميلاً إلى غير الحق في وصيته خطأ أو عمداً، فلا بأس على من حضر أن يصلح.

وإذا رمنا التحليل الصرفي فلا مناص من تفصيل الأمر على النحو التالي: -

القراءة الأولى ﴿مُوْصٍ﴾ اسم فاعل من الثلاثي المزيد بالهمزة (أوصى)، أصله موصي، فهو اسم منقوص جاء مجروراً، فحذفت ياؤه، وعوض عنها بالتنوين، وحجة من قرأ بالتخفيف أن اسم الفاعل مشتق من (أفعل) أوصى يوصي[٤] فهو مُوْصي، ودليلهم من القرآن قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ

(١) انظر: السبعة: ١٧٦، التبصرة: ٢٦٦.

(٢) انظر: (و. ص. ي).

(٣) انظر تفسير الطبري: ٣/ ١٤٩، الجامع: ٣/ ١١٦، البحر المحيط: ٢/ ١٦٦.

(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٣، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٧، الكشف: ١/ ٢٨٢.

حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[١].

القراءة الثانية ﴿مُوَصّ﴾: اسم فاعل من الثلاثي المزيد بالتضعيف (وصَّى).

والحجة لمن قرأ بها أن اسم الفاعل مشتق من (فعّل): وصَّى يوصِّي[٢] فهو مُوَصّ، ودليلهم من القر آن قوله تعالى:

﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾[٣]، ومن أشعار العرب قول: نصيب بن رباح:

أَهِيمُ بِدَعْدٍ ما حَييتُ فإنْ أَمُتْ أُوصِّ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيمُ بها بعْدي[٤]

ومن كلامهم قولهم في المثل: «إنَّ المُوَصِّين بنو سَهْوَان»[٥].

نقاش:

١- جُل الأئمة على أن القراءتين متكافئتان متساويتان في المعنى إذا أن (وصّى) و(أوصى) لغتان للعرب مشهورتان، يقول أبو منصور الأزهري

---

(١) سورة النساء الآية: ١١.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٣، الكشف: ١/ ٢٨٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

(٤) البيت من بحر الطويل، في ديوان الشاعر، تحقيق: داود سلوم، دار الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م: ٨٤، وانظر الشاهد في: الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، : ٢/ ٣٧٢ وفيه: (أوكّل) موضع (أوصّ)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، تحقيق: محب الدين الخطيب، الدار السلفية، ١٣٤٣هـ: ١٦٠، ١٨٩، الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني دار الكتب المصرية، القاهرة: ١١/ ١٨، ١٤/ ١٧٤.

(٥) يضرب فيمن يسهو عن طلب شيء أُمِرَ به، انظر المثل في: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: ١/ ٧٢، مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، قدم له وعلق عليه: حسين زرزور، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: ١/ ١٣٧، المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم الزمخشري، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م: ١/ ٤١٠.

(ت٣٧٠هـ): «هما لغتان وصى، وأوصى فاقرأ حيث شئت»[١].

يؤكد هذا الاستعمالُ المعجميُّ الذي يقرر أنّ الفعلين بمعنًى، أمّا ماذهب إليه مكي بن أبي طالب القيسي منْ أنّ (مُوَصّ) فيها معنى التكرير والتكثير[٢] فقولٌ لا يسنده دليل من واقع اللغة، ولا يعضده استعمال في كلامٍ فصيحٍ، فلا أعلم أنه قد اطّرد استئثار الصيغة المشددة -دون أختها- بمواضع بعينها لإفادة تكرير أو تكثير.

وقد نصّ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) على أنه «لا يراد بالتشديد هنا التكثير»[٣]، وبيّنَ أنّ تضعيف العين إنما يدل على التكثير إذا وقع في الفعل الثلاثي مثل: قطع، وقطّع، أما إذا كان التشديد نظير الهمزة في التعاقب على الفعل فلا دلالة فيه على تكثير.

زدّ على ذلك أنّي لم أجدْ بين المفسرين اختلافًا في توجيه المعنى وفق القراءتين، بل المعنى عندهم واحدٌ كما سلف.

٢ - ذكر مكي للقراءة الأولى مزية على الأخرى وهي الخفة[٤]، وليس هذا بمسوّغٍ لتفضيلها على أختها، وقد سبقت الإشارة إلى تواتر استعمال الصيغة المشددة فعلاً واسمًا بإجماع القراء السبعة، وفي فصيح كلام العرب.

---

(١) معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعوض بن محمد القوزي، ط(١)، ١٤١٢هـ-١٩٩١م: ١/ ١٩١.

(٢) انظر: الكشف: ١/ ٢٨٢.

(٣) انظر: التبيان: ١/ ١٤٨.

(٤) انظر: الكشف: ١/ ٢٨٢.

٣- (فُعْلَة) و(فَعْلَة)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾	٢٤٩	غُرفة	غَرْفَة
﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾	٢٦٥	رُبْوَة	رَبْوَة

❖ **غرفة** :

قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿غُرْفة﴾ بضم الغين، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿غَرفة﴾ بفتحها(١).

جاء في لسان العرب: الغَرفة: المرة الواحدة، والغُرفة: ما أُغترف(٢).

وفي توجيه القراءتين قولان:

الأول: أن (الغُرفة) بالضم اسمٌ، وقع مفعولاً به، فالفعل (اغترف) تعدى إلى مفعوله مباشرة(٣)، والمعنى: إلا من اغترف كفًا من ماء(٤)، فالغُرفة: اسم الماء المغترف، ومما يقوي هذا قوله تعالى بعدُ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾(٥)، ألا ترى أنّ الشرب هو الشيء المغروف.

أما الغَرفة بالفتح فمصدرٌ(٦) نُصب على أنه مفعول مطلق، لبيان العدد، وهو

(١) انظر: السبعة: ١٨٦ – ١٨٧، التبصرة: ٢٧٢.

(٢) انظر: لسان العرب (غ. ر. ف).

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥١.

(٤) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٤٨٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥١، الكشف: ١/ ٣٠٣، الدر الصون: ٢/ ٥٢٨، البحر المحيط: ٢/ ٥٨٨.

غرفة واحدة، والمفعول به محذوف، والتقدير[١]: إلا من اغترف ماءً غرفةً. والمصدر وفق هذه القراءة غير جارٍ على فعله (اغترف)؛ من حيث إنّ الغرف والاغتراف معناهما واحد[٢].

الثاني: أنّ القراءتين لغتان معروفتان متساويتان معنًى[٣].

نقاش:

من الواضح أنّ ثمة اختلافًا بين (غُرفة) و(غَرفة) بنيةً ومعنًى، فبين أيدينا صورة من صور اختلاف البنية والدلالة معًا، أما اختلاف البنية فظاهرٌ، وأما اختلاف الدلالة فيسير لا يترتب عليه تعددٌ في وجوه تفسير الآية، بل يظهر لي أنه من قبيل المعنيين اللذين يؤولان إلى معنى واحد؛ وما عليك إلا أنْ تتأمل المعاني التي ذُكرت لهما ليبرز لك ما بينها من التقارب والتآلف، وهي:

١- الغُرفة ما كان بإناء، والغَرفة ما كان باليد.

٢- الغُرفة مقدار ملء اليد بالماء، والغَرفة المرة الواحدة باليد.

٣- الغُرفة ما اُغترف من الماء، الغَرفة المرة الواحدة.

والذي يظهر لي أن هذه المعاني تؤول إلى معنى واحد هو الشيء المغروف، سواء أكان باليد أم بالإناء، وسواء كان ملء الكف أم غرفة واحدة، يؤكد هذا ما عُلم من مجيء (فَعْلة) بمعنى (مفعول)[٤]، وما جاء في لسان العرب ونصه: «الغَرفة

---

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥١.

(٢) انظر: الجامع: ٤/ ٢٤٢.

(٣) انظر: الكشف: ١/ ٣٠٣/ التبيان: ١/ ١٩٩، لسان العرب (ر. ب. و)، الجامع: ٤/ ٢٤٢.

(٤) انظر: درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري، نشرته بالأوفست مكتبة المثنى، بغداد: ٧١، معاني الأبنية في العربية، فاضل السمرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان: ط (٢)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ٥٩.

والغُرفة: ما غُرِف»[١]، زد على ذلك ما ثبت من كونهما لغتين متساويتين في المعنى.

ومع هذا التساوي في المعنى اختار الطبري[٢] وأبو علي الفارسي[٣] قراءة الضم، وإلى قراءة الفتح مال مكي بن أبي طالب القيسي[٤]، وهذا أمرٌ عجيبٌ!

❖ **ربوة** :

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿برُبوة﴾ بضم الراء، وقرأ عاصم وابن عامر ﴿برَبوة﴾ بفتحها[٥].

والربوة (فَعْلة) من ربا يربو رباواً وربـًا: زاد ونما، والربوة: الأرض المرتفعة عما حولها، وتجمع على (رُبا).

وفي الآية وصف للجنة بأنها (بربوة)، لأن ما ارتفع من الأرض أحسن وأزكى ثمراً وغرسـًا وزرعـًا مما رقَّ منها[٦].

هذا وقد ذكر فيها الجوهري أربع لغات[٧]، هي: الرِبوة بالكسر، والرَباوة بالفتح، والرِباوة بالكسر، والرُباوة بالضم.

نقاش:

لم أقف في كتب القراءات وغيرها على فرق بين (رُبوة) و(رَبوة)، بل وجدتُ

---

(١) (غ. ر. ف).

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٦٧٢.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٨٥.

(٤) انظر: الكشف: ١/ ٣٠٣.

(٥) انظر: السبعة: ١٩٠، التبصرة: ٢٦٧.

(٦) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٦٧٢، الجامع: ٤/ ٣٣٥.

(٧) انظر: الصحاح: ٢٣٥٠.

إجماعاً على أن القراءتين لغتان من لغات العرب فصيحتان[١]، الأولى قرشية والثانية تميمية، حتى يمكن القول بأننا أمام صورة من صور اختلاف البنية مع اتحاد المعنى.

ولم يحُل هذا دون ترجيح إحدى القراءتين على أختها؛ وكانجل الاختيار منصباً على (رُبوة) بالضم[٢]، لأنه أشهر من الفتح، وعليه أكثر القراء، ومما يقويه جمع ربوة على رُبا بضم الراء، حتى لا يكاد يُسْمع في جمعها غيره.

وليست الشهرة ولا كثرة القراء بمسوغ لتفضيل قراءة متواترة على أختها، فلكل منهما -والحال هذه- قداسة الأخرى وحجيتها على حدٍ سواء.

---

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٢، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٨٥، الكشف: ١/ ٣١٣، حجة القراءات: ١٤٦، التبيان: ١/ ٢١٦، البحر المحيط: ٢/ ٦٥١، لسان العرب: (ر. ب. و).

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٦٧٢، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٨٦، الدر المصون ٢/ ٥٩٢، البحر المحيط: ٢/ ٦٥١.

٤- (مَفْعلة) و(مَفْعُلة)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾	٢٨٠	ميسَرة	ميسُرة

قرأ السبعة عدا نافعًا: ﴿مَيْسَرة﴾ بفتح السين، وقرأ نافع ﴿ميسُرة﴾ بضمها(١).

والنظرة المعجمية تنبئ عن تساوي المفردتين معنًى، فاليسر واليسار، والميسر، والميسُرة كلها من (ي. س. ر) معناها: السهولة والغنى(٢). ويمكن توجيه القراءتين على النحو التالي:

قراءة الجمهور ﴿ميسَرة﴾: مَفْعَلة من اليسر، وهو مصدر ميمي(٣)، كثير الاستعمال، بتاء التأنيث ودونها، ومن نظائره بالتاء: مَحْمَدة، ومَعْجَزة، ومَعْتَبة، ومَظْلَمة، ومَرْحَمة، ومَشْأَمة... إلخ.

قراءة نافع ﴿ميسُرة﴾: مفعُلة من اليسر، وهو مصدر ميمي، قليل الاستعمال بالتاء ودونها، أما بالتاء فلم يسمح منه، إلا كلمات قليلة منها: المقبُرة، والمسْرُبة، والمقدُرَة، والمأدُبَة، والمزرُعَة..

أما (مفْعُل) دون تاء، فلم أقف منه إلا على كلماتٍ ثلاث هي مكرُم، ومعوُن، ومألُك، وهن مع ذلك لسن دليلاً استعمال (مفْعُل) المفرد في الكلام، من حيث إنهن جمع تكسير؛ فالأولى جمع (مكرُمة)، والثانية جمع (معوُنة)، والثالثة جمع (مألُكة) وهي الرسالة.

---

(١) انظر السبعة: ١٩٢، التبصرة: ٢٨١.

(٢) انظر لسان العرب: (ي. ر. س).

(٣) انظر: شرح الشافية ١/ ١٧٢.

يقول سيبويه: «أما ما كان (يفعُل) منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان (يفعَل) منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال (يفعُل)، لأنه ليس في الكلام (مفعُل)، فلمّا لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أختها»(١).

نقاش:

لم أقف على فرق بين القراءتين من جهة المعنى، لا في المعاجم ولا في التفاسير، وإنما يبرز الاختلاف بين الصيغتين، أعني (مَفعَلة) و(مَفْعُلة)، فهو اختلاف في البنية مع اتحاد المعنى، إذ المعنى على القراءتين: إن كان من غرمائكم معسرٌ فعليكم أن تنظروه حتى يوسر بمالكم(٢).

ولم يكن هذا المعيار كافياً للنحاة لبناء موقفٍ موحدٍ من القراءتين، بل التمسوا معياراً آخرَ جعلوا منه أساساً لموقفٍ تنازعه الترجيح، والتأويل، والردّ، ألا وهو الاستعمال كثرةً وقلّةً؛فرجحوا (مفْعَلة) على (مفْعُلة) بناءً على كثرة الأولى وقلة الثانية(٣).

وسلك أبو البقاء العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسلك التأويل، فذهب إلى أن (ميسُرَة) ناشئة من تغيير، فأصلها: (ميسُورَة)(٤) ثم حذفت الواو تخفيفاً وبقيت الضمة دلالةً على المحذوف.

أما أبو جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ فذهب إلى أبعد من هذا؛ فردّ هذه القراءة، وعدها من الشواذ؛ بحجة أنّ (مَفْعُلة) قليلة لم تقع إلا في كلمات يسيرة ليستْ

---

(١) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م: ٢/ ٢٤٧.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٥/ ٧٥٠، الجامع: ٤/ ٤١٦.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤١٥، الكشف: ١/ ٣١٩، الدر المصون: ٢/ ٦٤٧.

(٤) انظر: إملاء ما منّ به الرحمن: ١/ ١١.

(ميسُرة) من بينها[١].

وهذا الموقف من النحاة غير مقبول جملةً وتفصيلاً، فلا مسوِّغ للحكم على قراءة بأنها مرجوحة، أو تأويلها فضلاً عن ردّهاوقد ثبت تواترها عن النبي ﷺ بنقل الثقة، بدعوى قلة الاستعمال، وإني لأعجب أشد العجب من قبول أبي جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ للكلمات اليسيرة التي جاءت على (مفْعُلة) وإنْ لم يعرفْ قائلها على وجه التحديد، وردّه (ميسُرَة) الثابتة عن النبي ﷺ. زد على ذلك ما أثبته واقع الاستعمال اللغويّ من أنّ الميسَرة والميسُرة لغتان[٢] فصيحتان من لغات العرب، الأولى نجدية، والثانية حجازية.

(١) انظر: إعراب القرآن، عناية: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م: ١١٤.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٣، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤١٥، الكشف: ١/ ٣١٩، التبيان: ١/ ٢٢٥، البحر المحيط: ٢/ ٧١٧.

المبحث الثالث
تعدد الأبنية الصرفية في الاسم المجرد ومزيده

١ - (فَعُل) و(فَعول)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾	١٤٣	رؤوف	رؤف

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم من طريق حفص، ﴿لرَؤُوف﴾ بواو بعد الهمزة، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم من طريق أبي بكر: ﴿لَرَؤُف﴾ دون واو(١).

والقراءتان من (ر. أ. ف) يرأف رأفة ورآفة، فهو رؤوف ورئف، ورؤف والرأفة: الرحمة، بل هي أعلى معانيها، وأخص منها وأرق(٢).

ويمكن تحليلهما وفق الآتي: قراءة ﴿لروؤف﴾: جاء فيها الاسم مشتقاً على وزن (فعول)، على لغة أكثر العرب.

قراءة ﴿لرؤف﴾: وقع فيها الاسم مشتقاً على وزن (فعُل)، على لغة أهل الحجاز، وهو أقل من سابقه.

نقاش:

إذا نظرنا إلى القراءتين بعين التوصيف، وجدناهما متكافئتين وصفاً متساويتين معنـًى، فالمعنى(٣) وفقهما: أن المولى عزّ وجلّ رحيم بعباده، فلا يضيع لهم أجرَ طاعتهم له، ولا يؤاخذهم بترك ما لم يفرضه عليهم.

---

(١) انظر السبعة: ١٧١، التبصرة: ٢٦٢.

(٢) انظر: لسان العرب: (ر. أ. ف).

(٣) انظر: تفسير الطبري: ١/ ٦٥٤، الجامع: ٢/ ٤٤٠، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٦٠١.

صحيح أنّ باب الأولى أكثر استعمالاً في نثرهم وشعرهم من باب (فعُل)، ومن شواهد الأول قولهم: ضروب، وكتوم، ولعوب، ومن الآخر قول كعب بن مالك:

نُطِيعُ نَبِيَنَا ونُطِيعُ رَبَّـا هو الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رَؤوفَـا(١)

كما أنّ كثيراً من صفات المولى جلّ في علاه جاءت عليه، نحو: غفور، وودود، وشكور... . إلخ، ولا يعلم أن شيئًا منها جاء على (فعُل).

وصحيحٌ أنّ الثانية أقلّ استعمالاً من أختها(٢)، لكنها فاشية(٣) في بابها نثراً وشعراً، من الأول قولهم: يقُط، وحذُر، وندُس، ورعُف، ومن شعرهم: قول الوليد بن عقبة لعمه معاوية بن أبي سفيان:

وشرُّ الطّالبينَ فَلا تَكُنْهُ يُقَاتِلُ عَمَّه الرَؤُفُ الرحِيمُ(٤)

وقول جرير:

تَرَى لِلمُسْلِمِينَ عَلِيْكَ حَقًّا كفِعْلِ الوَالِدِ الرَّؤُفِ الرَّحِيْمِ(٥)

---

(١) البيت من بحر الوافر، في ديوان الشاعر، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م: ٢٣٦، وانظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٣٠، لسان العرب: (ر. أ. ف).

(٢) انظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٣٩، الكشف: ١/ ٢٦٧، التبيان: ١/ ١٢٤، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٦٠١.

(٣) انظر: الدر المصون: ٢/ ١٥٨.

(٤) البيت من بحر الوافر، وهو للشاعر في: تفسير الطبري: ٢/ ٦٥٥، الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٣٠، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، الدوحة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م: ١/ ٣٧٣، الجامع: ٢/ ٤٤٠، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٦٠١، وفي عجزه رواية أخرى هي: بقاتلِ عمِّه الرؤفُ الرحيمُ.

(٥) البيت من بحر الوافر في ديوان الشاعر، دار بيروت للطباعة النشر، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م: ٤١٢، وانظر الشاهد في: الحجة للقراءات السبع: ٩٠، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٦٠١، لسان العرب: =

كما أنها أخفُّ في القراءة[١]؛ ويرى مَن يقول بأنّها مخففة عن (رؤوف) أنّ الواو حُذفت استثقالاً لاجتماعها مع الهمزة، وسوّغ الحذفَ أنه لا يترتب عليه إزالة في اللفظ، ولا إحالة في المعنى[٢]. والصواب عندي أنها لهجة أخرى كما مرّ، فالخفة في أصلها.

=

(ر. أ. ف) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ: ٤/ ٢٢٢.

(١) انظر: الكشف: ١/ ٢٦٧.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٩، ٩٠.

٢ - (فَعْل) و(فِعَال)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾	٢٥١	دَفْع	دِفَاع

قرأ السبعة عدا نافعًا: ﴿دَفْع﴾ بدال مفتوحة دون ألف، وقرأ نافعٌ: ﴿دِفاع﴾ بدال مكسورة وألفبعد الفاء(١).

ثمة اتفاق بين (دفع) و(دفاع) من الجانب المعجمي، فالأولى (فَعْل) من (د. ف. ع)(٢) والثانية (فِعال) من المادّة نفسها، ومثل ذلك اتفاق بين القراءتين في المعنى، وإنما يبرز الفرق بينهما في الجانب الصرفي، وبيانه كالتالي:(٣)

قراءة الجمهور: ﴿دفع﴾ على (فَعْل) مصدر قياسي من الثلاثي المجرد (دَفَع) على (فَعْل) وله نظائر كثيرة، منها: ضرب ضربًا، وقتل قتلاً، وأكل أكلاً، وجاء المصدر هنا مضافًا إلى فاعله (لفظ الجلالة)، ومفعوله: (الناس).

قراءة نافع ﴿دِفاع﴾: وهي مصدرٌ من (دفَع) أو من (دَافع) ولتوجيه هذه القراءة، لابد من استعراض الوجهين الجائزين فيها:

أحدهما: أنّها مصدر (دافع)(٤) يدافع مدافعة، ودليلها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾(٥) في قراءة جمهور السبعة (يدافع) بالألف(١).

---

(١) انظر: السبعة: ١٨٧، التبصرة: ٢٧٢.

(٢) انظر: لسان العرب: (د. ف. ع).

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٩، الحجة للقراءة السبعة: ٢/ ٣٥٢، ٣٥٣.

(٤) انظر الحجة في القراءات السبع: ٩٩، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٣/ الكشف ١/ ٣٠٤، التبيان: ١/ ٢٠٠، البحر المحيط: ٢/ ٥٩٤.

(٥) سورة الحج، الآية: ٣٨.

ودلالة (فِعَال) هنا تحتمل أن تكون على الأصل فيها، وهي الدلالة على المشاركة، أي مشاركة طرفين في الفعل، نحو: قاتل قتالاً، وحاور حواراً، وخاصم خصاماً، كما تحتمل دلالة (فعْل)، فـ (دِفاع) معناه: (دفْع)، وله نظائر منها: عاقبتُ اللص، وطارقتُ النعل، إذا خصفت إحداهما فوق الأخرى، وظاهرٌ فيهما تجريد (فاعَل) من الدلالة على المشاركة.

الثاني: أنها مصدر (دفع يدفع دفاعاً)، ومن نظائره: آب إياباً، ولقيته لقاءً، وحسبت حساباً.

ونظير (دفاع) من حيث جواز (فَعَل) و(فاعَل) في فعله: كتاب، فإنه يجوز أن يكون من كتب كتاباً، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٢]، فهو مصدر (كتب) الذي يدل عليه قوله تعالى قبله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[٣]، والمعنى: كتب عليكم هذا التحريم كتاباً[٤]، كما يجوز أن يكون مصدر (كاتَب) كما يدل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾[٥].

نقاش:

لا شكّ في أنّ القراءتين شاهدٌ على اختلاف البنية بين المجرد والمزيد مع اتحاد الدلالة؛ فمعنى الآية وفقهما: لولا مجاهدة المشركين ومغالبتهم لفسدت الأرض بقتل المؤمنين وتخريب المساجد[٦]. ومع هذا وجدتُ إجماعاً على اختيار

=

(١) انظر: السبعة: ٤٣٧، وقرأ نافع وحده (يدفع) دون ألف.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٣) سورة النساء، الآية ٢٣.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٣ .

(٥) سورة النور، الآية: ٣٣.

(٦) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٥١٧، الجامع: ٤/ ٢٠٥، البحر المحيط: ٢/ ٥٩٤.

القراءة بالمجرد وتفضيلها على أختها، وذلك من وجوه:

أحدها: أنها جاءت على الأصل[١] في مصدر الثلاثي المجرد (فَعَل) وهو (فعْل).

الثاني: أن أكثر القراء عليها[٢].

الثالث: أنّ (دفْع) أنسب للمعنى[٣] الذي هو: دفع الله أذى المشركين عن المؤمنين، من (دفاع) التي تقتضي طرفين في المدافعة؛ إذ المدافعة هنا من جانب المولى وحده، ولا يجرؤ أحدٌ على مدافعته ومغالبته.

فأما اتصاف هذه القراءة بالأصلية وكثرة القراء فواقعٌ لا يختلف عليه اثنان، غير أنّه لا يسَوِّغ تفضيلها على الأخرى، بل القراءتان مع هذا على درجة واحدة من القدسية والحجية، لثبوتهما بنقل الثقة عنه ﷺ.

أما القول بأنها أنسب للمعنى من أختها، فغير مقبول، والصحيح أن القراءتين يجمعهما معنى واحدٌ، أو معنيان يؤول أحدهما إلى الآخر؛ هذا إجمالٌ فيما يلي بيانه:

- أنّ الصيغتين بمعنى واحد هو: مدافعة الله للكافرين، فـ(دِفَاع) وقعت بمعنى (دَفْع)، وهذا تأسيس على ما تقرر في الدرس الصرفي من مجيء صيغة (فاعَل) بمعنى المجرد (فعَل)، كما سلف، ولا أدلّ على ذلك من وقوع إحدى الصيغتين موقع الأخرى كما في قول أبي ذؤيب الهذلي:

ولقَدْ حَرِصْتُ بِأنْ أُدَافِعَ عَنْهُمُ ... فإذا المَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لا تُدْفَعُ[٤]

---

(١) انظر: الكشف: ١/ ٣٠٤.

(٢) انظر الكشف: ١/ ٣٠٤.

(٣) انظر: الكشف: ١/ ٣٠٤، الجامع: ٤/ ٢٠٥.

(٤) البيت من بحر الكامل، في ديوان الهذليين، للشعراء الهذليين، تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، =

حيث وُضعتْ الصيغة المجردة (تدفع) موضع المزيدة (أدافع).

- أنّ كلاً من الصيغتين على بابها؛ وهذا يقتضي دلالة (دِفَاع) على طرفين اثنين، ولكن ليس على أن المولى تبارك وتعالى والمشركون هما طرفا المغالبة والمدافعة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل على أن المشركين وغيرهم يعادون أهل دينه، والمؤمنين، ويحاربونهم، والله يدافع عن أوليائه، فدفاع المشركين موجهٌ إلى المؤمنين لا إلى الله. ومن هذا القبيل أن جالوت وجنوده كانوا بقتالهم طالوت وجنوده يحاولون مغالبة أولياء الله(١).

=

دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م: ١/ ٣، والشاهد في المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧١هـ: ٤٢٤، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٣، الدر المصون: ٢/ ٥٣٤، البحر المحيط: ٢/ ٢٩٤، معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص، للعباسي، دار البهية، ١٤١٦هـ: ١/ ١٩٢.

(١) انظر: تفسير الطبري: ٤/ ٥١٧.

المبحث الرابع
تعدد الأبنية الصرفية في المفرد والجمع

أ - التعدد في أبنية المفرد والجمع:

١ – (فَعِيلَة) و(فَعِيْلات)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	٨١	خطيئة	خطيئات

قرأ السبعة عدا نافعًا: ﴿خَطِيئَتُه﴾ مفرداً، وقرأ نافعٌ ﴿خَطِيئاتُه﴾ مجموعًا(١).

قراءة الجمهور: ﴿خَطِيئَتُه﴾ بالإفراد، والخطيئة (فعيلة) من: خطأ، ويمكن توجيه الإفراد على وجوه(٢):

أحدها: أن المراد بالخطيئة جنسها، ومعناها: الشرك، والسيئة يراد بها الذنوب، فهي بمعنى السيئات(٣).

الثاني: أنها أُفْرِدتْ لتطابق لفظ (السيئة) المذكور قبلها، وهما وإن أفردتا في اللفظ، معناهما الجمع وقد ثبت أن مجيء اللفظ مفرداً لا يمنع من دلالته على معنى الجمع والكثرة، انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾(٤)،

---

(١) انظر: السبعة: ١٦٢، التبصرة: ٢٥٤.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٣، الحجة للقراءة السبعة: ٢/ ١١٩، الكشف: ١/ ٢٤٩، الموضح: ١/ ٢٨٥، التبيان: ١/ ٦٦، البحر المحيط (دار الكتب): ١/ ٤٤٦.

(٣) انظر: الكشف: ١/ ٢٤٩.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٣٤.

وكيف دلت كلمة (نعمة) -وهي مفردة - على معنى (نِعَم)، إذ الإحصاء لا يقع إلا على الجموع والكثرة.

ومثله قوله ﷺ فيما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنعتِ العراقُ درهمها وقَفيزَها، ومَنعتِ الشّامُ مُدْيَها ودينارها، ومنعت مصرُ إردبَّها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم»(١)، فظاهرٌ فيه دلالة (درهمها وقفيزها وإردبّها) على الجمع وإن جاءت مفردةً.

ويكون معناها: الكبائر، ومعنى الآية: من أشرك بالله واقترف ذنوبًا جمة فمات عليها دون توبة فأولئك خالدون في النار(٢).

الثالث: أنّه لمـّا كانت لفظةُ الخطيئة مضافةً إلى ضمير مفرد وهو (الهاء)، كان الإفراد أولى بها دون أن يمنع من دلالتها على الجمع والكثرة، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾(٣)، ألا ترى كيف أُفرد لفظ (أجره) وقد جاء مضافًا إلى مفرد، وجُمع اللفظ ذاته في قوله تعالى: ﴿وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾(٤) لمـّا أُضيف إلى ضمير جمع.

قراءة نافع ﴿خَطيئاتُه﴾: بالجمع المؤنث السالم، ويمكن توجيهها من باب واحد هو المعنى، فالجمع محمول على معنى(٥) الكبائر والذنوب، منظور فيه إلى كثرتها، يُستدل على هذا من وجوه:

أحدها: قوله تعالى: ﴿أحاطَت﴾، إذ ا لإحاطة بالشيء شمولٌ له، والجسم لا

---

(١) الحديث في: صحيح مسلم: (٢٨٩٦)، سنن أبي داوود: (٣٠٣٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٢/ ١٨٢، الجامع: ٢/ ٢٢٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١١٢.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٥) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٣، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٢٠، الكشف: ١/ ٢٤٩، الموضح: ١/ ٢٨٤، البحر المحيط(دار الكتب): ١/ ٤٤٦.

يحيط بجسم حتى يكون كثيرَ الأجزاء.

الثاني: لفظة ﴿مَنْ﴾ في أول الآية يعود عليها الضمير في ﴿خطيئاته﴾، وهي مفردةٌ في اللفظ، جمعٌ في المعنى بدليل أنها عودلت بجمعٍ في الآية نفسها وهو قوله: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

الثالث: أنها جاءت مضافةً إلى ضمير مجموع في المعنى وإن أفرد لفظًا، وهو الهاء بدليل عودها على جمع، كما سلف.

نقاش:

لايخفى أنّ القراءتين يجمعهما معانٍ متقاربة هي: الشرك أو الذنوب أو الكبائر، وهي معانٍ لا تضارب بينها ولاتناقض كما ترى.

وهذا يقودنا إلى التنبيه إلى الأمرين التاليين:

أولها: أنّ اختلاف القراءات هو اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تناقض أو تعارض، فكلام الله منزهٌ عن ذلك، يقول أبو عمرو الداني (ت٤٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجملة ما نعتقده من هذا الباب... أنّ هذه الأحرف السبعة المختلفة معانيها تارةً، وألفاظها تارةً مع اتفاق المعنى ليس فيها تضادٌ ولا تنافٍ للمعنى ولا إحالةٌ ولا فساد»(١).

الثاني: حدّد العلماء اختلاف القراءات في ثلاثة أحوال(٢):

١ – اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

٢ – اختلاف اللفظ والمعنى مع جواز اجتماعهما في شيء واحد .

٣- اختلافهما مع عدم جواز اجتماعهما في شيء واحد، واتفاقهما في وجه آخر لا يقتضي التضاد.

---

(١) الأحرف السبعة، لأبي عمرو الداني، تحقيق: عبد المهيمن، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط (١) ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م: ٦٠.

(٢) انظر: المرجع السابق: نفسه.

٢ - (فِعْل) و(فِعَال)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِما يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	١٦٤	رِيْح	رِيَاح

قرأ حمزة والكسائي ﴿الريح﴾ مفرداً، وقرأ الباقون: ﴿الرياح﴾ جمعاً[١].

الريح من (روح): نسيم الهواء، وهي مؤنثة تجمع على رياح وأرواح وتصغيرها: رويحة[٢].

قراءة الإفراد: على (فِعْل)، وياؤه منقلبة عن واو، لسكونها وإنكسار ما قبلها، وتوجيه الإفراد فيها من وجهين[٣].

أحدهما: أن المراد بها العذاب، وذلك اعتمادًا على الأغلب في الاستعمال القرآني، الذي جاءت فيه الرياح مفردةً مع العذاب كما في قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾[٤]، مجموعةً مع الرحمة، كما في قوله عزّ من قائل:

---

(١) انظر السبعة: ١٧٣، التبصرة: ٢٦٣.

(٢) انظر: اللسان (ر. و. ح).

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩١، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٥٦، ٢٥٧، الكشف: ١/ ٢٧١.

(٤) سورة الذاريات، الآية: ٤١.

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾(١)، ولم يندّ عن هذا الاستعمال-فيما أعلم- سوى موضع واحد هو قوله تعالى في سورة يونس: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾(٢)، حيث أفرد مع معنى الرحمة.

ومما يؤكد هذا ما روي عنه ﷺ من قوله حين رأى ريحاً هبّتْ: (اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً)(٣).

وقد بيّن ابن عطية؛ محمد بن عبدالحق (ت ٥٤٦هـ) سرّ ذلك الاستعمال(٤)؛ بأن رياح العذاب تأتي شديدة ملتئمة الأجزاء ء فناسبها الإفراد، كأنما هي جسد واحد، أما رياح الرحمة فتأتي لينة متقطعة فناسبها الجمع، وعلى هذا فالريح هنا رياح عذاب.

الآخر: أنّ الريحَ اسمُ جنس تدل بلفظها المفرد على القليل والكثير، ونظيرها في هذا الدرهم والدينار في قولهم: أهلك الناسَ الدرهمُ والدينارُ، فاللفظ مفرد والمعنى جمع. وعلى هذا الوجه يجتمع في اللفظ حسنان هما: الخفة، وثبات معنى الجمع.

قراءة الجمع: تكسير ريح على (فِعال) وتوجيه الجمع فيها من وجوه(٥):

---

(١) سورة الروم، الآية: ٤٦.

(٢) الآية: ٢٢.

(٣) جزء من حديث رواه الطبراني عن ابن عباس في: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة: ١١/ ٢١٣، وانظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت ط٣، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م: ١/ ١٣٥، ورواه الشافعي بإسناد ضعيف جداً، انظر: مسنده، دار الكتب العلمية، بيروت: ٤٧.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٤٠٠.

(٥) انظر: ا لحجة في القراءات السبع: ٩١، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٥٦، الكشف: ١/ ٢٧٠، الموضح: =

أحدها: أنها ريح رحمة، بناءً على الاستعمال الذي سلف ذكره.

الثاني: أنّ الجمع منظور فيه إلى تعدد أنواعها واختلافها.

الثالث: أنّ الجمع مرده إلى اختلاف مواضع هبوبها، فهي تأتي من كل مكان وليست من مكان واحد، وقد ذكر ابن خالويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربعة مواضع لأربعة أنواع من الرياح أُسِست أسماؤها على الكعبة وهي[١]: رياح الصبا والقبول، ورياح الجنوب، ورياح الشمال، ورياح الدبور.

نقاش:

من الظاهر أننا أمام مثالٍ لاختلاف البنية والدلالة معـًا؛فالمعنى على الإفراد: العذاب، وعلى الجمع: الرحمة، ولا يسع أحدٌ أن يعتقد أن بينهما تعارضـًا أو تناقضـًا، بل هو التنوع والثراء.

فالمعنى[٢] وفق قراءة الإفراد: أن من آياته تعالى تصريف الرياح بأن يبعثها عذابـًا تدمر كل شيء.

وعلى قراءة الجمع: أن من آياته تبارك وتعالى أن كل واحدة من هذه الرياح مثل الأخرى في دلالتها على وحدانيتة.

ويغلب على ظني أنّ القراءتين التي بين يدينا من قبيل ما اختلف لفظه ومعناه مع اجتماعهما من وجه آخر، فمع اختلاف معناهما يجتمعان من جهة أنّ كلاً منهما آية من آيات الله، والله وحده أعلم.

وههنا يجدر التنبيه إلى أنّ القراءات المتواترة كلها حجةٌ ما اتفقت معانيها وما اختلفت، يقول ابن الجزري (ت٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل ما صحّ عن النبي ﷺ من

=

١/ ٣٠٧، التبيان: ١/ ١٣٤، البحر المحيط: ٢/ ٨٢، الجامع: ٢/ ٥٠٠.

(١) انظر الحجة في القراءات السبع: ٩١.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ١٢.

ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحدا من الأئمة ردّه، ولزم الإيمان به وأنّ كله منزلٌ من عند الله؛ إذ كلّ قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية»[١].

وفي هذا ردّ كافٍ على من اختار قراءة الجمع بدعوى أنها أبين في المعنى، وأن أكثر القراء عليها.

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت: ١/ ٥١.

٣- (مِفْعِيل) و(مَفَاعِيل)

الموضع	رقمها	القراءة	
﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	١٨٤	مسكين	مساكين

قرأ نافع وابن عامر: ﴿مساكين﴾ بالجمع، وقرأ الباقون: ﴿مسكين﴾ بالإفراد(١).

مِسكِين: (مِفعِيل) من (س. ك. ن)، وهو من ليس عنده شي(٢)، يستعمل للمذكر والمؤنث، ويجمع على (مساكين) و(مِسكِينين)(٣).

قراءة إفراد ﴿مِسْكِين﴾: وهو عطف بيان من (فدية)، في تخريجها وجهان(٤):

أحدهما: المعنى، فالإفراد بيَّنَ أن على كل واحد ممن يطيق الصوم إطعام مسكين واحد عن كل يوم.

ونظير هذا في الاعتداد بالمعنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾(٥)، والمراد أن على كل واحد منهم ثمانين جلدة، لا أنّ الثمانين جلدة تُفَرَّق على جميع القاذفين، ومن هذا القبيل أيضا قول أبي زيد الأنصاري: أتينا الأمير فكسانا كلنا حلّة، وأعطانا كلّنامائة، والمعنى كسا كل واحد منا جبة وأعطاه مئة(٦).

---

(١) انظر السبعة: ١٧٦، التبصرة: ٢٦٦.

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٣٧.

(٣) انظر: اللسان: (س. ك. ن).

(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٣، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٧٣، الكشف: ١/ ٢٨٣، الدر المصون: ٢/ ٢٧٥، الموضح: ١/ ٣١٦، التبيان: ١/ ١٥٠، البحر المحيط: ٢/ ١٩٢.

(٥) سورة النور، الآية: ٤.

(٦) انظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٧٣.

الثاني: رَدُّ المفرد على المفرد، لمَّا جاءت كلمة (فدية) مفردةً، أُفرد (مسكين) وإن كان معناها الجمع، كما أن معنى فدية: فديات كثيرة.

قراءة تكسير ﴿مساكين﴾: منظور فيها إلى المعنى، والمعنى إلى الكثرة، ألا ترى كيف نصت الآية على أنه ﴿على الذين يطيقونه﴾ والذين يطيقونه جمعٌ، وكل واحد منهم يلزمه إطعام مسكين عن كل يوم، فالذي يلزمهم جميعهم هو إطعام مساكين كثُر.

نقاش:

تضمنت الآية الكريمة حكمـًا فقهيـًا خاصـًا بمن أفطر في رمضان لعذر، ولم يختلف باختلاف القراءتين إفراداً وجمعـًا؛فالمعنى وفق قراءة الإفراد: وعلى الذين يطيقون فدية إطعام مسكين واحد لكل يومٍ أفطره(١).

ووفق قراءة الجمع: وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين عن الشهر إذا أفطر الشهر كله أو بعضه.

والذي يظهر لي أنّ الإفراد منظورٌ فيه إلى حال المكلف الواحد، فبيَّن مايلزم عن كل يوم واحد أُفْطِر، وهو إطعام مسكين واحد، والجمع منظور فيه إلى عموم الأيام التي يمكن أن يُفْطِرها مكلفون كُثُر، فبيّنما يلزم عن أيام كثيرة، لا عن يوم واحد، وهو إطعام مساكين. فالقراءتان –كما ترى– كلاهما يُوصل إلى الحكم نفسه.

وقد ذُكر أنّ قراءة الإفراد تتميز بـالخفة، وأنّ عليها أكثر القراء، وأنّ فيها مزيد دلالة، حيث إن بيان حكم المفرد يستدل به على حكم المجموع، ففي إبانة حكم المفطر يومـًا واحداً ما يوصل إلى معرفة حكم من أفطر الشهر كله أو بعضه.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أنّ القراءتين –مع هذا– على درجة واحدة من الحجية

---

(١) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ١٨٢.

والقداسة، لثبوتهما بنقل الثقة عنه ﷺ، فلا يضير قراءة الجمع أنّها أثقل منأختها، وهو ثقل يسير لايكاد يُلحظ، ولا أنّها قرأ بها اثنين من السبعة، لأن القراءة ليست اجتهاداً من القارئ، حتى يُعتد بعدد قرائها، إنما هي سنة متبعة متى ثبت تواترها عنه ﷺ صحّ أنها قرآن كريم يستوي في ذلك ما قرأ بها السبعة كلهم مع ما قرأ بها واحدٌ منهم.

أمّا إدعاء أنّ فيها مزيد دلالة فقولٌ لا يسنده دليل.

٤ - (فِعال) و(فُعُل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾	٢٨٥	كِتَاب	كُتُب

قرأ الكسائي وحمزة: ﴿كِتَابِه﴾ بالإفراد، وقرأ الباقون: ﴿كُتُبِه﴾ مجموعـًا(١).

كتاب(٢): فِعال من (ك. ت. ب) وهو في الأصل مصدر كتب يكتب كتابـًا، ثم نُقِل وسمي به، فجرى مجرى الأعيان، ولذا كُسِّر للكثرة على (فُعُل)، مثل لِجَام ولُجُم، وإِزَار وأُزُر، وكان حقه ألايُكَسّر كما أنّ عامة المصادر حقها ألا تُجْمَع.

أما معناه فمفعول، وذلك نحو قولهم: نسج اليمن وهم يريدون: منسوجه(٣)، وقد ترتب على تعدد القراءة إفراداً وجمعـًا اختلافٌ يسيرٌ في المعنى بيانه كالتالي:

قراءة الإفراد: ﴿كِتابِه﴾ وفي توجيهها وجهان(٤):

أحدهما: أنّ اللفظ والمعنى على الإفراد: فالمراد بها القرآن الكريم وحده، دون سائر الكتب، وذلك أن أهل الأديان السابقة آمنوا بكتب بعضهم البعض، أما القرآن فأنكروه، ولذا أُفْرِد، وجُمِع (الرسل) لأنهم لم يُجْمِعوا على الإيمان بهم.

والمعنى وفق هذه القراءة: كلٌّ آمن بالله وملائكته وبالقرآن الذي نُزِّل على

---

(١) انظر: السبعة: ١٩٥، التبصرة: ٢٨٢.

(٢) انظر: لسان العرب: (ك. ت. ب).

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٤٩، البحر المحيط: ٢/ ٤٤٩.

(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٥، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٤٨، الكشف: ١/ ٣٢٣، الدر المصون: ٢/ ٦٩١التبيان: ١/ ٢٣٤، البحر المحيط: ٢/ ٧٥٧.

نبيه محمد ﷺ.

الآخر: أنّ اللفظ على الإفراد والمعنى على الجمع: وذلك على أحد أقوال ثلاثة:

١- أن (كتابه) اسم جنس، يدل بلفظه المفرد على الكثرة، ومثله في استعمال المفرد مع إرادة الكثرة قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[١]؛ ألا ترى كيف استعمل (ليلة) مع أنّ الإحلال شائعٌ في جميع ليالي الصيام[٢]، وجاء اسم الجنس هنا مضافاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[٣] ومجيئه بالألف واللام أكثر كما في قولهم: كثر الدينار والدرهم.

٢- أنه مصدرٌ باقٍ على مصدريته لم ينقل عنها، ويراد به هنا كل مكتوب[٤] نزل من عند الله، فهو من قبيل تسمية المفعول بالمصدر.

٣ -أنه أُفرد ليشاكل لفظ (آمن)[٥]، فهو محمول عليه في اللفظ، ومعناه الجمع، كما حُمِل (يعمل) على لفظ (كلّ) في الإفراد في قوله تعالى:

﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾[٦]، مع عموم المعنى. وعلى هذا الوجه تتفق هذه القراءة مع قراءة الجمع معنًى، فالمعنى: يؤمنون بالله وملائكته وكتبه التي أنزلها على أنبيائه.

قراءة جمع التكسير: ﴿كُتُبه﴾.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة، ٢/ ٤٤٩.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٣٤.

(٤) انظر الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٤٩، الجامع: ٤/ ٤٩٦.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٧٥٧.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٨٤.

والمعنى وفقها: كلٌّ آمن بالله وملائكته وجميع كتبه التي أنزلها على أنبيائه ورسله. وظاهرٌ فيها مشاكلتها للفظ (ملائكته) و(رسله)، وبهذا جمعت بين تحقيق المعنى ومشاكلة اللفظ لما قبله وما بعده.

نقاش:

من الواضح أنّ القراءتين -مع اختلافهما إفراداً وجمعـًا- تختلفان من حيث المعنى من وجه، وتتفقان من وجوه، فمظنة الاتفاق بينهما أوسع من مظنة الاختلاف؛ ألا ترى أنّ قراءاة الإفراد تساوي قراءة الجمع؛ إمّا على أنّها اسم جنس، فالمراد هو جنس الكتب لا كتاب بعينه، يقويه ما رُوي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قوله: إنّ الكتاب أكثر من الكتب(١)، وهي مقولة تشهد بأنّ دلالة اللفظ المفرد على معنى الجمع ربما فاقت دلالة لفظ الجمع نفسها، وذلك: «لأنه إذا أريد بالواحد الجنس، والجنسية قائمة في وحدات الجنس كلها، لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع»(٢).

وإمّا على أنها مصدرٌ أو اسمٌ يدل بلفظه المفرد على معنى الجمع.

وبهذا التوافق بين القراءتين يتحقق الانسجام مع المعنى الاصطلاحي للإيمان الذي يقتضي الإيمان بجميع الكتب السماوية، وبه يُردّ على من ذهب إلى ترجيح قراءة الجمع(٣)، بدعوى أنها الأنسب للمعنى، والله وحده أعلم.

---

(١) انظر قوله في: الدر المصون: ٢/ ٦٩١.

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري: ١/ ٤٧.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٥/ ١٤٩، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٤٩.

ب - التعدد في أبنية الجموع

١ - (فُعُلات) و(فُعْلات)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾	١٦٨	خُطُوات	خُطْوات

قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وعاصم من طريق حفص: ﴿خطُوات﴾ بضم الطاء، وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم من رواية أبي بكر ﴿خطْوات﴾ بإسكانها(١).

الخطوات(٢) جمع خُطوة، من خطا يخطو خطواً، إذا مشى، والخطوة بالفتح مصدرٌ دالٌ على المرة الواحدة منه، وبالضم: اسمٌ لما بين القدمين، والجمع خُطى، وخُطُوات، وخُطْوات؛ الأولى للكثرة، وأختاها للقلة(٣). والقراءاتان تدوران حول الأصالة والخفة، هذا إجمالٌ بيانه كالتالي:

قراءة الجمهور ﴿خُطُوات﴾: جاءت وفق الأصل في جمع (فُعْلة)(٤)، فقياسها أن تجمع على (فُعُلات) بضم عينها؛ فرقًا بين الاسم والصفة في هذا الباب، ولمّا كان الاسم خفيفًا لزم الضم، وأُسْكِنتْ عين الصفة لثقلها ولذا قالوا في الاسم: غُرفة وغُرُفات، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾(٥)، وحُجْرة وحُجُرات، كما

---

(١) انظر: السبعة: ١٧٤، التبصرة: ٢٦٤.

(٢) انظر: لسان العرب (خ.ط.و).

(٣) انظر: الصحاح: (خ.ط.و).

(٤) انظر الحجة في القراءات السبع: ٩١، ٩٢، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٦٦، الكشف: ١/ ٢٧٣، الموضح: ١/ ١٣٩التبيان ٣١٠-٣١١.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٣٧.

في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[١]، وقالوا في الصفة: حُلْوة، وحُلْوات.

وذكر أبو علي الفارسي وجهـًا آخرَ[٢] في الضم، مفاده أن (فُعْلات) مبني على الجمع بالألف والتاء، وكان مفرده (فُعْلةً) فلما حُذفتْ منه تاء التأنيث بقي الاسم على (فُعْل) فحركت عينه بالضم نحو: عُنْق، وعُنُق، وطُنْب، وطُنُب، فلمَّا ثقلت عينه لازَمَ هذا البناء. ونظيره: (شقاوة) التي بنيت على تاء التأنيث و(مذراوان) المبني على التثنية .

قراءة الإسكان ﴿خُطْوات﴾: أسكنت عينها تخفيفـًا[٣]، لثقل اجتماع الواو مع الضمتين، وإذا كان (فُعُلات) تسكن عينه تخفيفـًا مع غير الواو، فتسكنيها مع الواو أولى، لثقلها، وهي مع حذفها مرادة منويَّة؛ لأنها إنما دخلت الاسم فرقـًا بينه وبين صفته.

ولإسكان العين حجة أخرى[٤] ذكرها أبو علي الفارسي، ملخصها: أنهم أجروا واوي اللام في باب (فُعُلات) مجرى اليائي من الباب نفسه؛ ألا ترى أنهم أسكنوا العين في مُدْيات، وكُلْيات، جمع مُدْية وكُلْية، لأنها لو حركت للزم قلب يائها واواً، لانضمام ما قبلها، فكما أسكنوا هنا، أسكنوا هناك.

نقاش:

لا يخفى أنّنا إزاء صورة من صور اختلاف البنية واتحاد الدلالة؛فالمعنى في

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ٤.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٦٧.

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٢، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٦٨، الكشف: ١/ ٢٧٤، ، الموضح: ١/ ٣١١، التبيان: ١/ ١٣٩.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٦٨.

الآية[١] وفق القراءتين: النهي عن طريق الشيطان وأثره فيما دعا إليه مما يخالف شرع الله. وإذا رمنا وصف القراءتين وجدناهما متكافئتين، وقد دار توجيههما كما ترى من منظور الأصلية وطلب الخفة، فالصيغة المضمومة العين أصلٌ، والأخرى محولةٌ عنها استخفافاً، والذي أراه أن توجيههما وفقاً للظاهرة اللهجية أولى؛ فالقراءتان كلتاهما أصلٌ في بابها؛ وذلك استنادٌ على أنّ (فُعْلة) الصحيحة يجوز في جمعها بالألف والتاء وجوهٌ ثلاثة: إسكان العين، وهو الأصل، وضمها إتباعاً لضمة الفاء، وفتحها، حيث الفتحة أخف الحركات، وهذه الوجوه كلها لغاتٌ مسموعة[٢] فيها. والضم لغة أهل الحجاز[٣].

(١) انظر: تفسير الطبري: ٣/ ٧٣، الجامع: ٣/ ١٢، البحر المحيط: ٢/ ١٠١.

(٢) انظر: الدر المصون: ٢/ ٢٢٤.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: : ٢/ ٢٦٨.

٢- (فُعَالىَ) و(فُعْلَى)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ﴾	٨٥	أُسَارى	أَسْرى

قرأ السبعة عدا حمزة ﴿أُسَارى﴾ بألف بعد السين، وقرأ حمزة: ﴿أَسْرى﴾ دون ألف(١).

أسرى وأسارى من أَسرَه يأسِره أَسْراً: شدّه، واحدهما: أسير وهو الأخيذ(٢). وقد وجّهتْ القراءتان على النحو الآتي:

قراءة الجمهور ﴿أُسَارى﴾: جاءت على تكسير (فعيل) على (فُعالى) من الأسر، وهو خلاف الأصل، ولذا خُرّج من وجوه:

أحدها: الحمل على المعنى، حيث حُمِل باب (فعيل) و(فَعْلان) على بناء واحد في الجمع؛ لِما بينهمامن الشبه، ألا ترى كيف أشبه الأسيرُ الكسلانَ، فكما أنّ الكسلان محبوسٌ عن كثير من تصرفه، بسبب كسله، فكذلك الأسير ممنوعٌ من كثير من التصرفات بسبب أسره(٣)، فلما أشبها بعضهما في هذا المعنى، حُمِل كلٌّ واحد منهما على الآخر في التكسير؛ فجمع (أسير) على أسارى (فُعَالى) الذي هو الأصل في تكسير (فَعْلَان)، ولذا يقال كُسَالى في تكسير كسلان، وجُمِعَ (كسلان) على كسلى (فَعْلَى) الذي هو قياس تكسير (فعيل) ولذا يقولون: أسير أسرى، وجريح جرحى.

الثاني: أنّ (فُعالى) أصله (فَعالى) بالفتح مثل نديم ونَدامى، ثمّ طرأ عليها

---

(١) انظر: السبعة: ١٦٤، التبصرة: ٢٥٥.

(٢) انظر: لسان العرب: (أ. س. ر).

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ٢١٢.

الضمّ كما ضمّتْ السين والكاف في (كُسالى وسُكارى)[١].

الثالث: أنّ (أُسارى) جمع (أسرى)، فهو من قبيل جمع الجمع.

قراءة حمزة: ﴿أَسْرى﴾ جاءت وفق الأصل[٢] في تكسير (فعيل)، من ذوي العاهات نحو: جريح وجرحى، وقتيل، وقتلى، ولديغ ولدغى، وما كان كذلك لم يسمع جمعه بالألف والنون. وقد حُمِلتْ عليه أسماء قاربته في المعنى فجُمعتْ على وفقه: نحو مرضى، وهلكى، وموتى.

نقاش:

من الواضح أنّ القراءتين متفقتان معنىً مع اختلاف بنيتهما في الجمع، وقد دار توجيههما استناداً إلى معيار الأصالة وعدمها، واستند الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى المعيار ذاته في ترجيح قراءة حمزة؛ لأن (فَعْلى) أكثر استعمالاً في باب الجمع من (فُعالى)[٣].

والذي يظهر لي أنّ القراءتين متكافئتان، فلامحوج للتأويل، ولا مسوغ للترجيح بدعوى الأصلية، لا سيما مع الاتفاق على أنّ اللغة ليستْ حجةً على القراءة، بل القراءة حجة على اللغة، يؤكد ذلك ما شهد به الواقع المعجمي من أنّ أسيراً تجمع على أسرى، وأُسَارى، وأُسَراء[٤].

---

(١) انظر: الدرّ المصون: ١/ ٤٨١.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٤، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ١٤٣، الكشف: ١/ ٢٥١، الدرّ المصون: ١/ ٤٨٠-٤٨١، الموضح: ١/ ٢٨٨، التبيان: ١/ ٨٧.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٢/ ٢١٤.

(٤) انظر: لسان العرب: (أ. س. ر).

٣- (فُعُول) و(فِعُول)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾	١٨٩	البُيُوت	البيوت

قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وحمزة: ﴿البِيوت﴾ بكسر الباء، وقرأ أبو عمرو ﴿البُيُوت﴾ بالضم، وروى عن نافع وعاصم الكسر والضم(١).

البيوت تكسير بيت وهو مأوى الإنسان بالليل، ويجمع على أبيات وبيوت، والثاني أخصّ بالمسكن(٢).

والمعنى على القراءتين: ليس من البر أيها الناس أن تأتوا البيوت من ظهورها حال إحرامكم، بل البر هو تقوى الله، بأداء فرائضه واجتناب محارمه(٣). وتوجيههما يدور حول الأصلية وإرادة التخفيف، على النحو التالي:

قراءة الضم: ﴿البُيُوت﴾ جاءت وفق الأصل(٤) في تكسير (فعْل) على (فُعُول)، نحو: قلوب، وجموع، وشيوخ، وغيوب وجيوب، تكسير: قلْب، وجمْع، وشيْخ، وغيْب، وجيْب. وقد كان هذا الأصل للصحيح ثم حُمل عليه معتل الثاني.

ولا يخفى ما في ضم الأول من مشاكلة للثاني.

قراءة الكسرة: ﴿البِيُوت﴾: لمّا كان في الأصل جمعٌ بين ضمتين متواليتين

---

(١) انظر: السبعة: ١٧٨، التبصرة: ٢٦٧.

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كبيران، دار المعرفة، بيروت: ٦٤.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٢/ ٢٨٨، الجامع: ٣/ ٢٣٦، البحر المحيط: ٢/ ٢٣٩.

(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٣، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٢٨٨ الكشف: ١/ ١٨٤، الدرّ المصون: ٢/ ٣٠٥.

إحداهما على ياء، استثقلوه وأعملو فيه يد التخفيف، وذلك بإبدال الضمة الأولى كسرةً، فراراً من الثقل، ولإضفاء ضرب من المشاكلة في الكلمة تحصلت من مجيء الكسرة قبل الياء.

وكسر الفاء في الجمع لأجل الإتباع كثيرٌ في كلامهم(١).

والقراءاتان متوازنتان كما ترى، وتوجيههما بالظاهرة اللهجية عندي أظهر من من القول بالأصلية والتخفيف، فالأولى حجازية والثانية تميمية، وكلّ واحدة منهما أصلٌ على لسان أهلها، والله وحده أعلم.

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٥٥.

٤- (فِعَال) و(فُعُل)

الموضع	رقم الآية	القراءة	
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾	٢٨٣	رِهَان	رُهُن

قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر: ﴿رِهَان﴾ بكسر الراء وألف بعد الهاء، وروى عن ابن كثير وأبي عمرو: ﴿فرُهُن﴾ بضم الراء والهاء دون ألف و﴿فرُهْن﴾ بضم الراء وإسكان الهاء(١).

والرهن: هو ما وُضِع عن الإنسان مما ينوب مناب ما أُخِذ منه، من: رهنت فلانـًا داراً رهنـًا، والجمع رهون ورِهَان ورُهُن(٢).

والمعنى على القراءتين يخص الدَّين في السفر، حيث وُجِّه المداينون إذا كانوا على سفر، بحيث لا يجدون كاتبـًا يكتب لهم الدين الذي تداينوه إلى أجل مسمى، إلى أن يرتهنوا بديونهم رهونا يقبضونها ممن داينوه، ليكون ثقة لهم في أموالهم(٣).

وقد خُرِجت القراءتان على النحو التالي: -

قراءة الجمهور: ﴿فَرِهان﴾ على (فِعَال) تكسير (رَهْن) على (فَعْل) وأصل الرهن مصدر، معناه مفعول (مرهون) غير أنه وقع موقع الأسماء فجُمِع على حدّها(٤). فـ (رِهَان) تكسير (رَهْن)(٥)، دالٌ على الكثرة، ولم يكسر (رهن) على بناء

---

(١) انظر: السبعة ١٩٤، التبصرة: ٢٨١-٢٨٢.

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٠٤، اللسان: (ر. هـ. ن).

(٣) انظر: تفسير الطبري: ٥/ ١٢١.

(٤) انظر: التبيان: ١/ ٢٣٢.

(٥) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٤، ١٠٥، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٤٧، الكشف: ١/ ٣٢٢، =

من أبنية القلة، ولو فعلوا، لكسروه على (أَفْعُل) نحو: كلب وأَكْلُب، كأنهم استغنوا فيه ببناء الكثرة عن بناء القلة، كما استغنوا ببناء القلة عن بناء الكثرة في نحو: رسن وأرسان.

وتكسير (فعْل) على (فِعال) كثير في كلامهم، منه قولهم: كعاب، وكلاب، وكباش، وحبال، في تكسير كعب، وكلب، وكبش، وحبل، ... الخ.

قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿فرُهُن﴾ في تخريجهما قولان:

الأول: أنها جاءت على تكسير (فَعْل) على (فُعُل)، وهذا قليل في كلامهم[1]، لم يحفظ منه إلا أحرف يسيرة، ونُسِب إلى الأخفش؛ سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) وصفُ هذه القراءة بالقبح، لأنّ (فَعْلاً) لا يُجمع على (فُعُل) إلا قليلاً شاذاً.

الثاني: نُسِب إلى الكسائي وغيره، ومفاده: أنّ (رُهُنًا) من قبيل جمع الجمع، فـ(رهن) تُجمع على (رهان)، و(رهان) تُجمع على (رُهُن)، ونظيره جمع (فِراش) على (فُرُش)، ورُدّ هذا القول، لأن جمع الجمع غير مطَّرد، ولا يقاس على ما سمع منه.

نقاش:

من الواضح أنّ هذا التوجيه للقراءتين منظورٌ فيه إلى مسألة كثرة الاستعمال وقلته، وبناء عليه وعلى كثرة القراء اُختيرت القراءة الأولى، وأبعد الأخفش رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرا فوسم القراءة الثانية بالقبح!! وهذا لعمري قول قد جانبه الصواب، ولم يحالفه التوفيق، وأي توفيق في وصف قراءة سبعية قد ثبت تواترها عن المصطفى ﷺ بالقبح؟ وهو قول يخالف ما عليه أئمة القراءات واللغة معًا، ويمكن الردّ عليه من

=

الموضح: ١/ ٣٥٤، البحر المحيط: ٢/ ٧٤٣.

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٤، الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٤٨، الكشف: ١/ ٣٢٢، الموضح: ١/ ٣٥٤، التبيان: ١/ ٢٣٢.

وجوه:

أحدهما: أنّ القراءة سنّة متبعة، فهي حجة على اللغة وليس العكس، وعليه فلا يُعتد بكثرة الاستعمال كما لا يقدح قلته في قراءة متواترة بنقل الثقة، يقول أبو عمرو الداني: وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبت عنهم الرواية لم يردها قياس عربيةٍ ولا فشو لغةٍ؛ لأنّ القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها(١).

الثاني: قلة الاستعمال في تكسير (فَعْل) على (فُعُل) أمر نسبي؛ فقد جرتْ على لسان العرب شعراً ونثراً، من ذلك : تكسيرهم بَحْر على بُحُر، ولَحْد على لُحُد، وقَلْب على قُلُب... الخ.

ومن أشعارهم قول الأعشى:

آلَيْتُ لا نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنا رُهُنَـًا فَيُفْسِدَهُم كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا(٢)

بل لقد ورد استعماله في كلام المولى تبارك وتعالى، وحسبك به فصاحةً، وذلك تكسيرسَقْف على سُقُف في قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فَضَّةٍ﴾(٣).

الثالث: نصَّ غير واحد من أئمة اللغة على أنّ (رَهْنا) تُجمع على: رِهَان، ورُهُن، ورُهُون، بل يكثر استعمالها في رهن الدين، كما يكثر استعمال أختها في سباق الخيل، ولذا أجاب أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) من سأله عن سبب قراءته: بأنه

---

(١) انظر: الإتقان للسيوطي: ١/ ٢١١.

(٢) البيت من بحر الكامل، في ديوان الشاعر، تحقيق: محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤: ٢٢٩، وانظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٤٤٧، الدر المصون: ٢/ ٢٧٩، لسان العرب: (ر. هـ. ن).

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٣٣.

أراد التفريق بين الرهن في الدَّين والرهان في سباق الخيل[١]، وروي عن يونس بن حبيب الضبي (١٨٢هـ) قوله: الرهن والرهان عربيان، والرهن في الدين أكثر، والرهان في الخيل أكثر[٢].

تمّ بحمد الله

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٧٤٣.

الخاتمة

الحمد لله الذي أحسن خلق الإنسان، واختصه بفضيلة البيان، والصلاة والسلام الأكرمان الأتمان على سيد ولد عدنان.

وبعدُ، فقد تمخض عن هذا البحث عدد من النتائج أهمها ما يلي:

١- أسفرت الدراسة الإحصائية عن ثمانية عشرة موضعًا للتعدد في الأبنية الاسمية، يمثلها عشرون مثالاً؛ بيانها كالآتي:

	الثلاثي المجرد	الثلاثي المزيد	الثلاثي المجرد ومزيده	أبنية المفرد والجمع	المجموع
عدد المواضع	٤	٤	٢	٨	١٨
عدد الأمثلة	٥	٥	٢	٨	٢٠

٢- كشفت الدراسة أسبابَ تعدد الأبنية الاسمية في ضوء القراءات القرآنية، منها ثلاثة رئيسة هي:

- تعدد لهجات العرب؛ فكثيرا ما تكون إحدى القراءتين لهجةً لقبيلة، والثانية لهجة لقبيلة أخرى، وإلى هذا السبب يمكن ردُّ كثير من الأمثلة.
- طلب التخفيف؛ فلقد كشف استقراء الأمثلة عن مجيء إحدى الصيغتين وفق الأصل في بابها، وكون الثانية من قبيل طلب الخفة؛ ومن هذا القبيل التبادل بين: (فُعُل وفُعْل) و(فَعُل وفَعيل) و(فُعُلات وفُعْلات) و(فِعُول وفُعُول).
- اتحاد معنى الصيغتين في أصل وضع اللغة؛ فثمة أمثلة تعاقبت عليها صيغتان بمعنى واحد، وهو أمر متوقعٌ؛ لأنّ الأمثلة وإنْ اختلفت صيغها تنضوي تحت جذر لغوي واحد؛ منها على سبيل المثال: (فَعْلة وفِعْلة) و(مفْعِلة ومفْعُلة) و(فَعْل وفِعَال) و(فَعْلى وفُعَالى).

وثمة أسباب أقل دورانا من سابقتها؛ منها:

- طلب المشاكلة في اللفظ وفي المعنى؛ فمن الأول: البِيُوت والبُيُوت، ومن الثاني: كتابه وكتبه.

- تمسك أحد القراء بمذهب معين في القراءة يخالف به مَن عداه؛ من ذلك تمسك أبي عمرو بن العلاء بصيغة (فُعُل) في (رُهُن).

٣- أنّ علاقة القراءات القرآنية بالمستوى الصرفي علاقة قوية قوية، يحكمها الثراء نوعـًا وكمـًا؛ فالقراءات القرآنية تغطي تشكيلات الدرس الصرفي جميعها، والظواهر الصرفية المختلفة ميدانٌ فسيحٌ لتعدد القراءات.

٤- يمكن تجلية أثر تعدد الأبنية الصرفية في توجيه المعنى على النحو التالي:

-أفضى تعدد الأبنية في مواضع كثيرة إلى اختلاف المعنى اختلاف تنوع وثراء، لا اختلاف تضارب أو تناقض، وهذا ضرب من الإعجاز لا يكون إلا في كلام المولى تبارك وتعالى.

-ثمة مواضع جاءت فيها القراءتان بمعنى واحد، إذ الاختلاف في البنية دون الدلالة، وجلّ هذه المواضع يحكمه العامل اللهجي.

٥- الوقوف على مذهب بعض أئمة التفسير والقراءات في الاختيار والترجيح بين القراءات السبع، هو مسلك يجب الحذر والتحذير منه، ومخالف لما عليه جمهور العلماء؛ إذ يفضي إلى انتقاص إحدى القراءتين من وجه ما، مع أنّ الإجماع قائم على أنّ القراءات المتواترة كلها قرآن كريم فلها ما له قداسةً وحجيةً.

ومن أهم الأسس التي اعتمد عليه أولئك معياراً للترجيح: كثرة القراء، وشهرة القراءة، ومناسبة المعنى، وموافقة القاعدة النحوية، وكثرة الاستعمال.

٦- كشفت الدراسة عن وقوعجلّ مواضع التعدد في صورة بنيتين اثنتين، وعن استئثار أبنية المفرد والجمع بنصيب أكبر من أمثلة التعدد، وقلة الأمثلة في باب

المجرد ومزيده.

التوصيات:

يتوجه البحث للدارسين والباحثين بالتوصيات التالية:

١- اعتماد القراءات القرآنية الصحيحة مصدراً رئيسـًا من مصادر الاحتجاج اللغوي في المستويات اللغوية الأربعة.

٢- الحذر من منهج شائع في الدراسات اللغوية، يتخذ من القاعدة حكمـًا على القراءة، والتمسك بمنهج يجمع بين الأصالة والمعاصرة، مدرك لمقتضى أنّ القراءة المتواترة قرآن كريم، وأنّ القرآن حجةٌ على اللغة، وليس العكس.

٣- إفراد موضوع الترجيح بين القراءات القرآنية الصحيحة في المستويات النحوية والصرفية والصوتية والدلالية بدراسات خاصة، يكون منهجها التوفيق والجمع بين تلك القراءات، وهدفها إثبات الحجية لكلّ واحدة منها، ودحض ما اعترى بعضها من التضعيف أو الرد أو الإنكار.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الآمدي، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، تحقيق: كرنكو، ط(١)، دار الجليل، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، أشرف عليه: علي حسن فاعور، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢١هـ
- الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات تحقيق: عيد مصطفى درويش وعوض بن محمد القوزي، ط(١)، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأسدي، حسن عبد الغني، السلوك الصوتي للهجات العربية والبنية الصرفية، بحث منشور في مجلة (العميد) العدد: الخامس، ربيع الثاني: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الأصفهاني، أبو فرج، الأغاني، دار الكتب المصرية.
- الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن الكريم، تحقيق: محمد سعيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
- البخاري، صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت.
- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ، طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
- أبو تمام، كتاب الوحشيات وهو (الحماسة الصغرى)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط(٣)، دار المعارف، القاهرة.

❁ جرير، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
❁ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
❁ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، دارالكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
❁ ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
❁ الجوهري، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
❁ أبو حيان، الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- البحر المحيط في التفسير، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.
❁ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العالم سالم مكرم، دار الشروق بيروت، ط٣ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م
❁ الداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اتو برتزل.
- الأحرف السبعة، تحقيق: عبد المهيمن، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط(١) ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.
❁ الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط(١)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
❁ الزمخشري، أبو القاسم، المستقصى في أمثال العرب، ط(١)، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

❁ ابن زنجلة، حجة القراءات، تقديم: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٥)، ١٩٩٩م.

❁ ديوان زهير، زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.

❁ السامرائي، إياد سالم، الاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في اتساع المعنى، جامعة تكريت.

❁ السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان: ط (٢)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

❁ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دارالقلم، دمشق، ط (١)، ١٤٠٦هـ

❁ سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

❁ السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، طبعة بيروت، ١٨٧٣م

❁ الإمام الشافعي، مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت .

❁ الصفاقسي، علي النوري، غيث النفع في القراءات السبع، مطبوع بهامش: سراج القارئ المبتدئ، ابن القاصح العذري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م

❁ الطبري، أبو جعفر، تفسير الطبري (جامع البيان في تاويل آي القرآن) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

❁ الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
❁ العباسي، معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص، دار البهية، ١٣١٦هـ.
❁ عباس فضل، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، بحث في مجلة الدراسات بالجامعة الأردنية، عمان، مجلد: ١٤، العدد: ٧، ١٩٨٧م
❁ عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه دار الحديث، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
❁ عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(١)، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
❁ العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، ضبطه وكتب هوامشه: أحمد عبد السلام، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
❁ ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط(١)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
❁ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، الدوحة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
❁ العكبري، أبو البقاء التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجادي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
❁ عماد عادل أبو مغلي، أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة؛ دراسة ونقد، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،

العدد: ٣٠، ٢٠١٣م.

- الفارسي، أبو على، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المامون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- القرطبي، أبو بكر، الجامع لأحكام القرآن الكريم تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات السبع، عناية القارئ: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، بمبي.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، ط٤، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- كعب بن مالك، ديوان كعب بن مالك، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد.
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة.
- المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: محب الدين الخطيب، الدار السلفية، ١٣٤٣هـ.
- ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان القبيسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ.
- مسلم، صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٩٥م
- المفضل الضبي، المفضليات، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧١هـ.
- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- الميداني، أبو الفضل، مجمع الأمثال، تقديم وتعليق: نعيم حسين زرزور، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ابو جعفر النحاس، إعراب القرآن، عناية: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨.
- نصيب، ديوان نصيب بن رباح، تحقيق: داود سلوم، الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- هارون، عبد السلام محمد، معجم الشواهد العربية، ط(١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م
- وهبة، مجدي، وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ط(١)، مكتبة البيان، بيروت، ١٩٨٤م.
- ديوان الهذليين، للشعراء الهذليين، تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- الهيثمي، نور الدين، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط(٣)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

Abstract

Address: (multiple buildings in the light of the nominal readings; morphological study in Sura), aims to study the issue boiled Quranic language, a different name buildings in light of the seven readings, and to highlight the impact of this difference in directing the meaning and significance of the diversity.

And highlights its importance in the study of the morphological level in the light of the readings, the survey places the difference in Sura, and its impact on the significance of the Quranic verses on the legal provisions, and research depends descriptive approach based on induction and analysis.

It consists of four sections: the multiplicity of morphological structures in the name of abstract triple, triple and more, and the abstract and bigger, and the buildings of singular and plural.

Has concluded that the morphological variation leads to different meanings between the different readings diversity and richness, not antagonism and conflict in which, and for this I am struck by the miracle.

Recommends directing attention to the issue of weighting between the readings correct study and analysis and in cash ، with the methods of adhering t combine tradition and modernity.

Key words

The formula morphological, Nominal formulas, Multiple morphological formulas, Differing architectures name, Guidance morphological readings seven, Shootout between readings.